الأمم المتحدة
A/CONF.227/3

Distr.: General
23 April 2015
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

موجز مقدم من رئيس الجمعية العامة بشأن الدورات الموضوعية غير الرسمية في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى رئيس الجمعية، في قرارها ٢٧٩/٦٨، وضع برنامج عمل للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، إثيوبيا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥)، بما في ذلك، في جملة أمور، عقد دورات موضوعية غير رسمية بشأن المجالات المواضيعية ذات الصلة، لمدة أقصاها ثمانية أيام عمل.

٢ - ومع مراعاة الآراء التي أعرب عنها خلال الجلسة الافتتاحية للعملية التحضيرية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اقترح رئيس الجمعية العامة، في رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وموجهة إلى جميع الدول، برنامج عمل للعملية التحضيرية، بما في ذلك جدول زمني للدورات الموضوعية غير الرسمية.

٣ - وبناء على ذلك، عقدت الجولتان الرئيسيتان للدورات الموضوعية غير الرسمية بشأن موضوعي ''تعبئة الموارد واستخدامها بشكل فعال'' (١٠-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) و ''البيئة المواتية، مسائل عامة، عملية المتابعة والتعلم من الشراكات'' (٩-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وعقدت الاجتماعات برئاسة الميسرين المشاركين في العملية التحضيرية، جورج ويلفرد تالبوت (غيانا) وغير أو. بيدرسن (النرويج).

300615 290515 15-03868 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وحظيت الدورات باهتمام كبير من الدول الأعضاء، واقترن ذلك بارتفاع مستوى المشاركة من عواصم العالم، وخاصة من وزارات المالية والتعاون الإنمائي في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من جميع المناطق. وشاركت الجهات المؤسسية المعنية الرئيسية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التجارية مشاركة تامة في عملية تمويل التنمية، وكانت ممثلة بشكل بارز في الاجتماعات.

٥ - ووفقا للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨، أعد رئيس الجمعية العامة، بدعم من الميسرين والأمانة العامة للأمم المتحدة، موجزات للدورات الموضوعية غير الرسمية على سبيل المساهمة في التحضير لمؤتمر الدوحة الاستعراضي. وترد تلك الموجزات أدناه.

ثانيا - الجلسة الافتتاحية (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)

الجزء الافتتاحي

٦ - تضمنت الجلسة بيانات افتتاحية لرئيس الجمعية العامة؛ والأمين العام للأمم المتحدة؛ وتيكيدا أليمو الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمين العام للمؤتمر.

٧ - وشدد رئيس الجمعية العامة في الملاحظات الاستهلالية على أن نجاح تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥ سوف يتوقف على تعبئة كافة الموارد المالية، الوطنية والدولية، من القطاعين العام والخاص، وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأشار إلى أن الإعداد الفني للمؤتمر سوف يسترشد بتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وتقارير لجنة الخبراء الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة (ICESDF) وتقارير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن التقرير التوليفي للأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا إلى القيام بعملية تحضيرية شاملة، بمشاركة كافة أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية والتجارية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسلط الضوء أيضا على بعض التحديات الرئيسية التي سيتم تناولها في المؤتمر، ولا سيما الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل الطويل الأجل للهياكل الأساسية، فضلا عن القدرة على تحمل الديون، والتجارة الدولية وإصلاح الإدارة العالمية والنظام المالي الدولي.

٨ - وحدد الأمين العام للأمم المتحدة ثلاث أولويات للعام ٢٠١٥ وهي: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والاتفاق بشأن خطة تحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واعتماد

اتفاق عالمي ذي أهداف بشأن المناخ. وشدد على أن التمويل بالغ الأهمية لتحقيق تلك المساعي. وستكون نتائج المؤتمر نقطة انطلاق رئيسية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي حين يوفر توافق آراء مونتيري أساسا صلبا، أشار الأمين العام إلى أهمية التصدي للتحديات الجديدة، مثل أثر الأزمة المالية، ونمو البلدان المتوسطة الدخل، والتكاليف الإضافية للتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ. وأضاف أن إطار التمويل الجديد ينبغي أن يدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة، وأن يسعى إلى الاتساق مع مصادر تمويل أخرى، بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ. ودعا إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية السابقة، وشدد على الحاجة إلى تعبئة المجموعة الكاملة من المصادر المالية الوطنية والدولية، الخاصة والعامة.

٩ - وأعرب السيد أليمو عن تشرف الحكومة الإثيوبية والتزامها باستضافة المؤتمر. وشدد على الحاجة إلى وسائل تنفيذ قوية لضمان نجاح مؤتمر القمة فيما يتعلق باعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا أيضا إلى التحلي بإرادة سياسية قوية والتزامات طموحة لتعبئة موارد إضافية ودعم مالي من أجل التنمية. وأضاف قائلا إن نتائج المؤتمر ينبغي أن تكون ''تكملة مونتيري''.

١٠ - وأكد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن مؤتمر أديس أبابا سيوفر فرصة للاتفاق على إطار تمويل شامل للتنمية المستدامة. وأكد مجددا مجالات التركيز الرئيسية للمؤتمر، وهي: (أ) استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية؛ (ب) التصدي للتحديات الجديدة المتعلقة بتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة واستخدامها بشكل فعال؛ (ج) تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية. وأشار إلى بعض السمات الهامة الواردة في تقرير اللجنة الحكومية الدولية، والتي قد توفر إسهاما مهما في المؤتمر. ويبلور التقرير، على وجه الخصوص، إطارا تحليليا لتمويل التنمية المستدامة، ويقترح أكثر من ١١٥ من الخيارات السياساتية للبلدان كي تختار منها، كما يقترح مجالات النهوض بالشراكة العالمية لأغراض التنمية المستدامة. ودعا، بصفته أمينا عاما للمؤتمر إلى مشاركة رفيعة المستوى من جانب الدول الأعضاء ومشاركة قوية من جانب جميع الشركاء، بما في ذلك الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية، والمجتمع المدني وقطاع الأعمال.

الجزء الموضوعي

١١ - وأعقب الاجتماع الافتتاحي الجزء الموضوعي، بما في ذلك عرض قدمه محمود محيي الدين، المبعوث الخاص لرئيس البنك الدولي، المعني بالأهداف الانمائية للألفية وعملية التنمية والتنمية المالية لما بعد عام ٢٠١٥، ومناقشة عامة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

١٢ - وأكد السيد محيي الدين مجددا في العرض الذي قدمه أن جميع مصادر التمويل تلزم لمواجهة احتياجات التنمية المستدامة. بيد أن المالية لا تستطيع القيام بذلك وحدها بل ينبغي أن تدعمها بيئة مواتية وتنسيق فعال على أرض الواقع. وأكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية زادت لتصل إلى ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣. وانخفضت حصة أقل البلدان نموا من المساعدة الإنمائية الرسمية. ودعا إلى تحسين توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى من هم في أمس الحاجة إليها وأكد دورها الحفاز في تعزيز الاستفادة من مصادر أخرى للتمويل. وشدد أيضا على ضرورة تعزيز كفاءة مالية القطاع العام، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية والإنفاق العام. وستقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي بوضع الصيغة النهائية لورقة مسائل مشتركة بشأن التمويل لأغراض التنمية بحلول ربيع عام ٢٠١٥، تكملها مجموعة من المذكرات للبلدان في ظل الظروف المتنوعة.

١٣ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادلت الدول الأعضاء الآراء والتعليقات بشأن خارطة الطريق المقترحة للعملية التحضيرية للمؤتمر.

١٤ - وفي حين أعربت بعض الدول الأعضاء عن تفضيلها اتباع هيكل ومجالات تركيز توافق آراء مونتيري، شدد آخرون على أن الوثيقة الختامية للمؤتمر ينبغي أن تعكس وتتناول القضايا الجديدة والناشئة وأن تسجل جميع تدفقات رؤوس الأموال. ونوقشت مسائل محددة، مثل ازدواجية المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المتعلق بالمناخ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتمويل المختلط والابتكاري، والتجارة وإعادة هيكلة الديون السيادية.

١٥ - واتفق المشاركون على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية. فمن ناحية، أشارت بعض الدول الأعضاء إلى أنه ينبغي أن يكون التمويل العام الدولي، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، في صلب الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر. ومن ناحية أخرى، اقترح ضرورة أن تكون مصادر تمويل أخرى جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية.

١٦ - وأكد العديد من الدول الأعضاء ضرورة أن تولي العملية التحضيرية والوثيقة الختامية للمؤتمر الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان في الحالات الخاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية.

١٧ - وأشير إلى ضرورة وجود آلية متابعة قوية وفعالة. وأكد المشاركون أهمية وجود أطر بيانات ومساءلة قوية.

ثالثا - تعبئة الموارد واستخدامها بشكل فعال (١٠-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

الجلسة ١: ''السياق العالمي'' (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

١٨ - أبرزت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خطابها الرئيسي، التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن الأهداف الانمائية للألفية ينبغي أن تكون أوسع نطاقا وتحويلية، وأن تركز على القضاء على الفقر، واحترام الحدود البيئية، والمجتمعات السلمية في إطار سيادة القانون. واستنادا إلى التوجيهات الواردة في تقرير اللجنة الحكومية الدولية ينبغي اعتبار تمويل التنمية ''تكملة مونتيري''. كما ينبغي أن يشمل ذلك استعراض التقدم المحرز في إطار توافق آراء مونتيري والتدابير اللازمة للتصدي للتحديات، ولا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل العام الدولي؛ وتعبئة التمويل الخاص؛ والتعبئة المالية لتوفير القدرة على التحمل من خلال تحسين إدارة المخاطر، لا سيما في سياق تغير المناخ والنزاع والعنف وانعدام الأمن.

١٩ - وأعقب الخطاب حلقة نقاش أدارها ألكسندر تريبلكوف، مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعرض في ملاحظاته الاستهلالية، بعض التغييرات الرئيسية في السياق العالمي التي قد تكون ذات صلة بإطار التمويل في المستقبل في سياق ما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك التغيرات في القوة الاقتصادية فيما بين البلدان، والاعتراف بأثر تغير المناخ على الازدهار العالمي، والنمو المحدود نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وزيادة أوجه التفاوت داخل العديد من البلدان وفيما بينها.

٢٠ - واتسمت الدورة بعروض قدمها ماجد عبد العزيز، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ وبابلو فونسيكا، أمين الرصد الاقتصادي بوزارة المالية، البرازيل؛ وشون نولان، نائب مدير إدارة الشؤون الاستراتيجية والسياسات؛ الاستعراض، صندوق النقد الدولي، وجيمس مانييكا مدير (شريك أقدم)، في ''McKinsey Global Institute''، ونائب رئيس، مجلس التنمية العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وشاري شبيغل، رئيسة فرع تحليل ووضع السياسات، مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢١ - وأبرز السيد عبد العزيز، التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، استنادا إلى سياسات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي السليمة. وفي المقابل، تلزم معالجة الأعمال غير المنجزة، والفجوات التمويلية الكبيرة في الهيكل الأساسي والتمويل المتعلق بالمناخ. وستلزم بيئة مواتية أقوى للنمو الاقتصادي والاستثمار، بينما يلزم دعم قدرات تعبئة

الموارد المحلية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتجهيز البيانات. وسيتعين استغلال إمكانات التجارة، والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ومواصلة استكشاف أدوات التمويل المبتكرة.

٢٢ - وركز السيد فونسيكا على فرص وتحديات تمويل الهياكل الأساسية، مستخدما مثال الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص في البرازيل. وقال إنه بسبب المتطلبات التنظيمية الأكثر تشددا، ما فتئت المصارف تواجه قيودا على تمويل البنية الأساسية. ونتيجة لذلك، تم استهداف أسواق رأس المال من أجل التمويل. وشكل هذا تحديات بالنسبة لإدارة المخاطر. وأشار إلى أن استثمارات القطاعين العام والخاص يمكن أن تسهم في النمو الطويل الأجل ومعالجة أوجه عدم المساواة، وهذا ما يمثل تحديا خاصا للبلدان المتوسطة الدخل. وقال إنه بالرغم من ذلك، يعد فهم الظروف والسياقات القطرية المختلفة أساسيا. وتعد القدرة اللازمة لدراسات الجدوى وعملية إعداد هذه المشاريع التي تتسم بالتعقيد واستنفاد الوقت، نقطة خلاف، ولا سيما في البلدان ذات البيئات المؤسسية الضعيفة.

٢٣ - وقدم السيد نولان بيانات مستمدة من التوقعات الاقتصادية العالمية لتوضيح بعض التغييرات في السياق العالمي منذ عام ٢٠٠٢. فقد شهدت الهند والصين معدلات نمو اقتصادي قوية جدا، في حين شهدت بعض البلدان المنخفضة الدخل أيضا نموا كبيرا. وفي الوقت نفسه، كانت معدلات النمو في البلدان المرتفعة الدخل منخفضة، ولا سيما منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. ونهض التكامل الاقتصادي العالمي وزادت التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية زيادة كبيرة، على الرغم من الانخفاض الذي حدث أثناء الأزمة المالية. وانخفضت نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما زادت إيرادات الحكومة. وتمكنت البلدان النامية، وخاصة الأسواق الناشئة، من الوصول إلى أسواق رأس المال الخاص بمعدلات أفضل مما كانت عليه منذ ١٥ عاما. ومع ذلك، فعلى المدى القصير، لا ترجح العودة إلى معدلات النمو المرتفعة، ولو أن التوقعات لا يكتنفها هذا القدر من عدم التيقن بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل.

٢٤ - وناقش السيد مانييكا الاتجاهات العالمية الرئيسية في مجال التكنولوجيا والابتكار. وقال إن الازدهار يزداد ويتوقع أن ينضم أكثر من بليوني شخص إلى فئة المستهلكين بحلول عام ٢٠٢٥، بالاقتران مع انتشار التكنولوجيا. وتعد مساهمة الإنترنت في الناتج المحلي الإجمالي أكبر بالفعل، من قطاعات أخرى كثيرة، مثل الزراعة، رغم أن الفجوة لا تزال كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة. وبالتوازي مع انتشار التكنولوجيا، سيحدث تحول للقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق والجنوب، فضلا عن زيادة التحضر. وستتضاعف التدفقات العالمية من السلع والخدمات والمال بحلول عام ٢٠٢٥ على الأقل.

وتكتسب التدفقات الكثيفة المعرفة أهمية بالنسبة إلى تدفقات الأيدي العاملة والتدفقات الكثيفة رأس المال. وستكمن التحديات في ضمان النمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، وإدارة الضغوط على الموارد.

٢٥ - وعرضت السيدة شبيغل اتجاهات التدفقات المالية منذ عام ٢٠٠٢. وفي حين زادت جميع التدفقات فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا انخفضت. ولم ترصد تدفقات خاصة للبلدان والقطاعات التي في أشد الحاجة إليها. واتسم كثير من التدفقات الخاصة بتقلبها الشديد والاتجاه إلى آجال قصيرة. وبصفة خاصة قامت جهات الاستثمار المؤسسية عموما، التي كثيرا ما كان ينظر إليها كحل تمويلي لتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل، بالاستثمار عن طريق وسطاء ماليين بحوافز قصيرة الأمد. واستلزم الأمر وجود سياسات حكومية لتحفيز الاستثمار الطويل الأجل. وقد يغدو خلط مصادر التمويل الخاصة والعامة جزءا من الحل في بعض البلدان والقطاعات، لكن أكثر البلدان احتياجا كثيرا ما كانت تفتقر إلى القدرة على بناء وإدارة هذه الشراكات بنجاح.

المناقشة

٢٦ - أشارت الدول الأعضاء إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر أديس أبابا ينبغي أن تنطلق من مؤتمري مونتيري والدوحة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن تقدم الإطار التمويلي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأُقرّ بالحاجة إلى تحديث إطار التمويل ليعكس التغيرات التي حدثت في السياق العالمي والإقليمي، مثل تغيّر القوة الاقتصادية. وارتئي أن الاستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والبيئي والاجتماعي - تشكل جزءا لا يتجزأ من الإطار الجديد.

٢٧ - ونُظر إلى القضاء على الفقر بوصفه الهدف المحوري للمؤتمر. وسُلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الآليات الدولية للتمويل العام، وخصوصا لأقل البلدان نموا. وحُثت البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها الحالية. وأكد بعض الدول الأعضاء ضرورة النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه.

٢٨ - وبما أن من المتوقع أن تكون خطة التنمية المستدامة أوسع نطاقا من الأهداف الإنمائية للألفية، فقد رأى بعض الدول الأعضاء أن أقل البلدان نموا ستحتاج إلى موارد إضافية. وشملت الاقتراحات تخصيص ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان وفتح الأسواق أمامها دون رسوم جمركية ودون التقيّد بنظام الحصص.

٢٩ - وطرحت دول أعضاء مختلفة مسألة إصلاح النظام المالي الدولي والحوكمة، بما في ذلك تعزيز مشاركة البلدان النامية ووضع آلية لإعادة هيكلة الديون.

٣٠ - وأبرز ممثلو المجتمع المدني بعض التحديات الرئيسية، ولا سيما تعبئة الموارد لتمويل خطة واسعة النطاق للتنمية المستدامة تستهدف استيعاب آثار الأزمة المالية ومعالجة التفاوت. وجرى التشديد على مسائل عدم كفاية الإيرادات المتأتية من الضرائب، وعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتحديات المتصلة بالخلط بين التمويل العام والخاص. وأطلقت دعوات أيضا لمعالجة مسائل الحوكمة في النظام المالي الدولي وإنشاء إطار قانوني للديون ومنتدى ضريبي شامل للجميع.

٣١ - وأكد ممثلو القطاع الخاص ضرورة إيجاد آليات تمويل محددة على مستوى البلديات، واستعراض الأطر المؤسسية والتنظيمية من أجل تحسين التخفيف من المخاطر.

الجلسة ٢: ”زيادة تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية المستدامة“ (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

٣٢ - في العرض التمهيدي الذي قدمه أتول كوهلي، من جامعة برينستون، أكد أن التنمية تعتبر تحديا محليا في المقام الأول مع أهمية تهيئة بيئة عالمية مواتية. وبرر ذلك بقوله إنه، من منظور تاريخي، لم يسبق لأي بلد أن حقق نهضة صناعية أو إنمائية باعتماده على الموارد الأجنبية بشكل رئيسي أو بدون أن تكون الدولة قد مارست دورا نشطا. واستشهد بمسارات التنمية التي سلكتها البلدان الآسيوية لتوضيح نقاطه، بما في ذلك ارتفاع معدلات الادخار المحلية؛ وانخفاض مستويات الدين الخارجي؛ وزيادة تنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وزيادة تنوع الأنشطة الاقتصادية مع ارتفاع صادرات السلع المصنعة؛ وانخفاض أوجه عدم المساواة.

٣٣ - ودارت بعد العرض مناقشة مائدة مستديرة شارك فيها بينيديكت كليمنتس، رئيس شعبة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي؛ ولويس ماريا كابيانو، وكيل وزارة الاقتصاد والمالية لشؤون الإيرادات العامة، الأرجنتين؛ وبيكا روهونين، مدير عام إدارة الضرائب، فنلندا. إلفن موسيوما، مدير شبكة العدالة الضريبية - أفريقيا.

٣٤ - وأفاد السيد كليمنتس بأن حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي زادت عموما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في العقدين الماضيين، لكنها لا تزال أقل بكثير من الحصة المناظرة في البلدان المرتفعة الدخل. وزادت إيرادات البلدان النامية من ضرائب القيمة المضافة أكثر من إيراداتها من ضرائب أرباح الشركات والدخل

الشخصي، بينما تراجعت إيراداتها من ضرائب التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أن البلدان النامية تواجه تحديات كبيرة في حماية الوعاء الضريبي لأرباح الشركات من التآكل ونقل الأرباح. وحدد ست أولويات هي: تعزيز الإدارات الضريبية؛ وتأسيس نظم فعالة لضرائب العقارات والدخل الشخصي؛ ومكافحة التهرب من الضرائب على الصعيد الدولي وتقليص الحوافز الضريبية غير المجدية؛ وتأسيس نظم فعالة للمحاسبة الضريبية في قطاع الصناعات الاستخراجية؛ وتسعير الطاقة بطريقة تأخذ في الحسبان الإضرار بالبيئة؛ وتعميق تبادل الخبرات والتعاون.

٣٥ - وأبرز السيد كابيانو الدور الحاسم الذي تضطلع به حكومة الأرجنتين والتحديات التي تواجهها في تعبئة الموارد واستخدامها بكفاءة. وشدد على أهمية الأدوات الضريبية في دعم عدة أهداف بقدر متساو وهي: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للموارد. وقدم كذلك عدة أمثلة على التدابير الضريبية التي نفذتها الأرجنتين، ومنها منح الإعفاءات وتخفيض معدلات الضرائب على السلع والخدمات الأساسية، وفرض معدلات ضريبية تصاعدية على الدخل الشخصي والعقارات، إلى جانب تدابير خاصة ترمي إلى تشجيع الاستثمارات والبحوث والتوظيف. وأشار إلى أن الأرجنتين التزمت بقوة بمكافحة التهرب من الضرائب على الصعيد الدولي. وأخيرا، سلط الضوء على أهمية التعاون والاستثمار الدولي في تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية من أجل تعزيز قدرات الإدارات الضريبية الوطنية.

٣٦ - وأوجز السيد روهونين تجربة فنلندا في تحصيل الإيرادات الضريبية، وركز على الدور الذي تضطلع به الإدارة الضريبية الوطنية في رفع مستوى الامتثال. وشدد على أنه بينما يمكن للضرائب غير المحصلة أن تصل إلى ٤٥ في المائة من الإيرادات الضريبية في حالة عدم اضطلاع الإدارات بجهود لضمان الامتثال، يمكن كذلك خفض الفجوة الضريبية إلى ما لا يتجاوز ٣ - ٥ في المائة، مثلما حدث في فنلندا. وأفاد بأن فنلندا حققت معدل امتثال ضريبي مرتفع بمرور الزمن نتيجة لثقة دافعي الضرائب في الإدارة الضريبية. وأكد أن بناء هذه الثقة تم عن طريق تحسين كفاءة الإدارة الضريبية، ورقمنة الخدمات الضريبية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات التي يحتاجها دافعو الضرائب وغيرها من أشكال الدعم، بما فيها الإقرارات الضريبية المعبأة سلفا.

٣٧ - وفي معرض التعليق على العروض السابقة، أشار السيد موسيوما إلى وجود توافق واسع النطاق على أن تحصيل الضرائب هو أكثر مصادر تمويل التنمية المستدامة أهمية وموثوقية. وقال إنه عند تنفيذ الإصلاحات الضريبية بهدف زيادة الموارد العامة المحلية وتقليل

التفاوت، ينبغي تحليل ورصد الآثار التوزيعية بعناية شديدة، ولا سيما فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك التي يمكن أن تتسبب في آثار تنازلية ضارة. وشدد على أهمية توسيع الوعاء الضريبي والتصدي لتآكل الوعاء ونقل الأرباح، وعلى ضرورة تحسين الشفافية الضريبية. واقترح أيضا إعادة النظر بشكل عام في الحوافز الضريبية، التي قد لا يكون لها فوائد حقيقية. ودعا إلى زيادة التعاون الضريبي الدولي وإنشاء هيئة حكومية دولية جديدة، تحت رعاية الأمم المتحدة، لتتولى المسؤولية عن قيادة عملية شاملة لإصلاح القواعد الضريبية الدولية.

المناقشة

٣٨ - دارت مناقشة حول موضوع رئيسي يتعلق بالنظم البيروقراطية وكفاءة إدارة الضرائب، والدور الذي يمكن أن يؤديه بناء القدرات في هذا الصدد. وثار نقاش حول محاولات بناء الثقة من خلال تعزيز فعالية الاتصال والامتثال وإلى أي مدى ينبغي التركيز على هذه المحاولات في مقابل إجراء إصلاحات بسيطة وتعزيز كفاءة الإدارة وامتثالها. وأطلقت دعوات لزيادة الحصة التي تساهم بها المساعدة الإنمائية الرسمية في بناء قدرات الإدارات الضريبية.

٣٩ - وذُكر أن سياسات إعادة التوزيع الرامية إلى تقليل التفاوت ينبغي أن تكون أساسا لأي إصلاح ضريبي تحركه التنمية. وبينما أعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم لفرض ضرائب الاستهلاك، رأى آخرون أن هذه الضرائب تسفر عن آثار تنازلية. وجرت أيضا مناقشة بشأن التأثير المحتمل للضرائب على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٤٠ - وأكد المتكلمون أيضا على ضرورة مواجهة المنافسة الضريبية الضارة. وشددت المداخلات على عدم فعالية الإعفاءات والحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي. وقال متكلمون آخرون إن الأدلة متباينة بشأن فعالية الحوافز الضريبية وإن الحوكمة الرشيدة تُعدّ شرطا مسبقا لجذب استثمارات إضافية من خلال الحوافز الضريبية. واقترح البعض وضع حدود دنيا لضرائب الشركات والتعاون الإقليمي بشأن تحديد المعدلات الضريبية.

٤١ - ودار نقاش رئيسي أيضا بشأن معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، وتركز حول التهرب من الضرائب التجارية وتجنبها من خلال تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وقال البعض إن البلدان النامية ينبغي لها وضع آليات تعزيز الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات الضريبية على قمة أولوياتها لتفادي خسارة الإيرادات الضريبية. وارتُئي أن تعزيز التعاون الضريبي الدولي له أهمية حاسمة في دعم الإجراءات الشاملة والتشاركية التي تهدف إلى تطبيق

نهج أكثر تركيزا على التنمية. وأطلقت دعوة أيضا من أجل إحراز المزيد من التقدم في استعادة الأصول المسروقة.

٤٢ - ورأى بعض المتكلمين أن تعبئة الموارد المحلية لن يكفي لتلبية الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبسبب العوامل الاقتصادية مثل ضيق قاعدة الموارد، وتزايد التكاليف المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية المتكررة، ينبغي زيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها هذه البلدان، علاوة على زيادة فرص وصولها إلى الأسواق وحصولها على التمويل.

الجلسة ٣: ”تعميم مراعاة معايير التنمية المستدامة وزيادة فعالية استخدام التمويل العام“ (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

٤٣ - أدار الجلسة منصور مختار، الرئيس المشارك للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وشهدت الجلسة عروضا قدمها بينيديكت كليمنتس، رئيس شعبة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي؛ وفينيسيوس بينهيرو، نائب مدير مكتب منظمة العمل الدولية في الأمم المتحدة؛ ووليام دوروتينسكي، المدير بالنيابة لممارسة الحوكمة وإدارة القطاع العام بالبنك الدولي؛ ويوجاناث شارما بوديل، وكيل وزارة المالية في نيبال؛ وراينر كاتيل، الأستاذ المتخصص في سياسات الابتكار وحوكمة التكنولوجيا بجامعة تالين للتكنولوجيا؛ وكلير شوتين، من شراكة الموازنة الدولية.

٤٤ - وعرض السيد كليمنتس دراسة أعدها صندوق النقد الدولي تكشف أن قيمة إعانات الطاقة تقترب من ٢ تريليون دولار على الصعيد العالمي، منها حوالي ٥٠٠ بليون دولار تُقدم في صورة إعانات صريحة قبل اقتطاع الضرائب. وحدد العناصر اللازمة لإنجاح إصلاح نظام الإعانات المالية، التي استُخلصت من ٢٢ دراسة حالة قطرية، ومنها وضع خطة إصلاح شاملة ذات أهداف واضحة طويلة الأجل؛ وتطبيق استراتيجية اتصالات بعيدة المدى؛ وتنفيذ الإصلاحات على مراحل وفقا للتسلسل المناسب؛ وتحسين كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك تحسين تحصيل فواتير الطاقة؛ وتطبيق تدابير تخفيف موجهة لحماية الفقراء، مع إعطاء الأولوية للتحويلات النقدية الموجهة؛ ووقف التدخل السياسي في تحديد الأسعار.

٤٥ - وقال السيد بينهيرو إن الأزمة المالية أظهرت أن الحماية الاجتماعية كان لها أثر إيجابي كبير في معاكسة الدورات الاقتصادية لأنها دعمت الطلب الكلي والتعافي. وقال أيضا إن

هذه البرامج أثبتت أنها مجدية اقتصاديا لأن المبالغ التي انفقت فيها أسفرت عن آثار مضاعفة أعلى. وكان القيد الرئيسي هو الإرادة السياسية. وشدد على عدم وجود وصفة سحرية للتمويل وطرح خمسة خيارات هي: تعبئة الموارد المحلية؛ وتعديل أوجه الإنفاق الحالية؛ وتحقيق وفورات عن طريق زيادة كفاءة الاستخدام؛ وتعبئة الموارد الدولية؛ وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون.

٤٦ - وعرض السيد دوروتينسكي الارتباط الإيجابي بين الحوكمة الرشيدة والنمو، إلى جانب الأثر الضار للفساد على تقديم الخدمات والاستثمار الخاص. وقال إن البنك الدولي لا يركز فقط على التدخلات التقنية، ولكنه يعالج أيضا الحوكمة والفساد على صعيد أوسع، مع إشراك المواطنين والمؤسسات الخاصة والحكومات. وضرب أمثلة على نجاح التحسينات في مجال تقديم الخدمات، بما في ذلك استخدام المشاركة والشفافية. وشدد أيضا على أهمية البيئة السياسية والحوكمة على أعلى المستويات.

٤٧ - وركز السيد بوديل على الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتطرق إلى السياسات والبرامج الموجهة التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نيبال. وقال، إنه ينبغي في المستقبل، أن تتولد الفرص من رحم دستور جديد مراعي للمنظور الجنساني وخطة لضمان فعالية المعونة تتضمن تمويل المساواة بين الجنسين. وهناك أيضا حاجة إلى تنفيذ تدابير تستهدف توفير الحماية الاجتماعية للنساء ومعالجة الانخفاض غير المتناسب لمشاركتهن في الحياة الاقتصادية.

٤٨ - وتكلم السيد كاتيل عن الشراء العام بوصفه أداة لتمويل التنمية. وشدد على أهمية التمويل العام لتحقيق التنمية عن طريق الابتكار. وفي هذا الصدد، يمثل الشراء مصدرا هاما لتمويل القطاع الخاص إلى جانب كونه وسيلة لنشر التكنولوجيات. وسلط الضوء على نوعين من أنواع الابتكار في مجال الشراء وهما: تصميم الحلول التكنولوجية الجديدة وإيجاد أسواق لتلك الحلول؛ وتوزيع الحلول التكنولوجية التي تعمل على تعزيز الأسواق والقدرة التنافسية، سواء الحلول الجديدة أو القائمة. وشدد على أنه بغض النظر عن الطريقة، تحتاج الحكومات إلى بناء القدرات والمهارات في مجال الشراء، بما في ذلك عن طريق استخدام موظفين ماهرين في تخطيط عمليات الشراء وتقييمها.

٤٩ - وناقشت السيدة شوتين شفافية الميزانية ومشاركة المواطنين في وضعها. وطرحت ثلاث توصيات وهي: أنه ينبغي ضمان الشفافية التامة بشأن إيرادات الحكومة والمعونة والنفقات الموجهة إلى كل هدف من الأهداف الإنمائية؛ كما ينبغي للحكومات أن تنشئ آليات مناسبة لمشاركة الشعوب في وضع الميزانيات؛ وضرورة إخضاع الإنفاق الحكومي

على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة للرصد كجزء من ''وسائل التنفيذ''. وهذا يتطلب وضع إجراءات لرصد الإنفاق الحكومي الموجه إلى كل هدف، على الصعيدين العالمي والوطني.

المناقشة

٥٠ - تمحور النقاش حول موضوعين رئيسيين هما سبل زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي وتحسين توجيهه للفئات السكان المحرومة. ويمكن للتكنولوجيا أن تفيد في ربط المعلومات والسياسات المتعلقة بالتحويلات النقدية والتعليم والغذاء والرعاية الصحية. وهناك أيضا أهمية بالغة للمساعدة التقنية وتبادل المعلومات فيما بين البلدان.

٥١ - ونوقشت الإعانات الأخرى غير إعانات الوقود الأحفوري. وشدد المتكلمون على أهمية وجود نهج عملي يفضل الإعانات الموجهة بوجه عام ويركز الموارد على توفير الخدمات الأساسية.

٥٢ - وناقش عدد من المتكلمين كيف يمكن أن تتقوض فعالية الإنفاق بسبب تسرب أموال الاعتمادات عبر قنوات الفساد. وسُلط الضوء على أنه يمكن أحيانا للفساد وانعدام الشفافية أن يتسببا في مشاكل في الشراء. وفي الوقت نفسه، يلزم توخي الحذر حتى لا يتم إبعاد مؤسسات الأعمال المحلية عن المشاركة في العطاءات نتيجة لفرض متطلبات مرهقة على المشاركين فيها في إطار جهود التصدي للفساد.

٥٣ - وفي المناقشة بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، اقتُرح اعتبار التزام الشركات بسداد اشتراكات الضمان الاجتماعي شرطا لمشاركتها في عطاءات توريد المشتريات الحكومية. وطرح أيضا اقتراح بأن تلتزم جميع الحكومات بحد أدنى للإنفاق على الخدمات الاجتماعية يتناسب مع مستوى دخل البلد.

٥٤ - وناقش المشاركون أهمية الحوكمة والشفافية الوطنية عن طريق تعزيز مؤسسات الرقابة والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. واقتُرح إلزام جميع الشركات بإدراج جميع المبالغ التي تدفعها للحكومة في إقراراتها المالية. وطرح اقتراح آخر يطالب الحكومات بأن تنشر ما لديها من وثائق، مثل بيانات الميزانية وعقود المشتريات، من أجل تحسين الشفافية والمساءلة.

الجلسة ٤: ”المساعدة الإنمائية الرسمية وفعالية المعونة“ (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

٥٥ - أشار أمار بهاتاشاريا، الزميل الأقدم بمؤسسة بروكينغز، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى التقدم الكبير المحرز في مجال التمويل العام الدولي منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، لكنه شدد على أن السياق قد تغير كثيرا. فمن حيث العرض، تؤثر الضغوط المالية في البلدان المانحة على ما يُقدَّم من مساعدة إنمائية رسمية، بينما زادت أهمية موارد أخرى. أما من حيث الطلب، فيعيش ٨٠ في المائة من العدد الإجمالي لسكان البلدان النامية في بلدان متوسطة الدخل، مما يعني أنه ستكون هناك طلبات جديدة على تلك المساعدة.

٥٦ - وتضمنت الجلسة عروضا قدمها كل من إريك سولهايم، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وهاربيندر كولاكوت، مديرة شؤون المشاركة والتأثير في منظمة المبادرات الإنمائية؛ وديفيد رودمان، خبير استشاري في شؤون السياسات العامة؛ ودوروثي موانيكا، نائبة الأمين الدائم بوزارة المالية في جمهورية تترانيا المتحدة؛ وفيتاليس ميجا، منسق شبكة حقيقة المعونة في أفريقيا؛ وسميتا ناكودا، زميلة باحثة بمعهد التنمية الخارجية.

٥٧ - وسلط السيد سولهايم الضوء على النجاحات الهامة التي تحققت في مجال التنمية في العقود الأخيرة. وأشار أيضا إلى أن الموارد كافية لتلبية الاحتياجات من التمويل. لكنه أشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستستمر في الاضطلاع بدور هام. وأكد على أربعة مجالات يمكن للمؤتمر أن يحدث فيها تغييرا، وهي: زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، مع التركيز بشكل خاص على مساعدة أقل البلدان نموا؛ ودعم تعبئة الموارد المحلية سواء من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة الأهداف أو بالتصدي للتدفقات غير المشروعة؛ وتقديم المزيد من الحوافز للاستثمار الخاص في البلدان النامية؛ واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل أكثر ذكاء وفعالية. وقدم أيضا معلومات عن الجهود المبذولة حاليا في لجنة المساعدة الإنمائية من أجل تحديث تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية، وأبرز شفافية العملية والالتزام بعدم تضخيم الأرقام المتعلقة بتلك المساعدة، على حد سواء.

٥٨ - وشددت السيدة كولاكوت على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في القضاء على الفقر. وأشارت إلى أن ٨٣ في المائة من الفقراء المعدمين يعيشون في البلدان التي لديها قدرة محدودة جدا على جمع الموارد العامة المحلية والتي تسجل، في الوقت ذاته، توقعات نمو متدنية مقارنة بغيرها. ولهذه الأسباب، ينبغي أن تستهدف المساعدة المناطق التي يعيش فيها أشد

الناس فقرا. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية تستهدف حاليا الفقر أكثر مما تستهدفه التدفقات الأخرى، فيمكن، بل ينبغي المضي في تحسين تلك المساعدة.

٥٩ - وأكد السيد رودمان بأن عالما يزداد تعدد أقطابه يستدعي إيجاد حل مشترك للتحديات العالمية، مما يبرز أهمية النظر إلى المعونة من منظور أوسع يشمل سياسات التجارة والهجرة والسياسات الأخرى التي تؤثر على التنمية. وأكد أيضا أن بعض أنواع المعونة قد أثبتت فعاليتها، مثل المعونة والمنح المباشرة في مجال الصحة. وستكتسي تلك النجاحات أهمية بالغة في إتاحة الدعم السياسي للمساعدة الإنمائية الرسمية وكفالة استمراره.

٦٠ - وأشارت السيدة موانييكا إلى الدور الكبير الذي تضطلع به المساعدة الإنمائية الرسمية في جمهورية تنزانيا المتحدة. فمن حيث الطرائق، يفضل البلد الحصول على دعم للميزانية يسهل استخدام تلك المساعدة بما يلائم الأولويات الوطنية، وذلك تحت إشراف البرلمان. ولهذا السبب، أعربت عن أسفها لانخفاض إقبال الجهات المانحة على دعم الميزانية. وللمضي في رفع مستوى فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، دعت إلى زيادة إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة وإلى استخدام النظم الوطنية وآليات المساءلة المتبادلة.

٦١ - وشدد السيد ميجا على أهمية البلدان المتقدمة النمو في تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ودعا إلى إنشاء آلية ملزمة لتحقيق هذا الهدف. وأشار أيضا إلى أن العديد من البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تعتمد على هذه المساعدة لتمويل بعض احتياجاتها. وأكد أهمية مبادئ بوسان بشأن فعالية المعونة، ولا سيما الملكية الديمقراطية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة. وقال إنه يمكن لمنتديات من قبيل منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي أن يجمع كل أصحاب المصلحة بطريقة شاملة.

٦٢ - وشددت السيدة ناكودا على أن أشد الناس فقرا يتركزون في البلدان الأكثر تعرضا لتغير المناخ. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، تحتاج البلدان النامية إلى التمويل العام الدولي، وفقا للالتزامات القائمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بيد أن تلك الموارد تستمد من المصدر نفسه الذي يستمد منه التمويل الإنمائي. وللمساعدة الإنمائية الرسمية دور هام تقوم به في إنجاز ''تمويل البدء السريع''، فقد نمت المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بتغير المناخ نموا سريعا. ولهذه التداخلات آثار بالنسبة لتخصيص الموارد، حيث توجه المساعدة المتصلة بتغير المناخ بشكل أكبر إلى البلدان المتوسطة الدخل ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

المناقشة

٦٣ - شددت عدة وفود على ضرورة الوفاء بالالتزامات الحالية في مجال المساعدة الإنمائية، كما دعا بعض الوفود إلى وضع جداول زمنية واضحة ومحددة. وثمة حاجة كذلك إلى مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية نظرا لازدياد تدفقات التمويل العام الدولي المكرسة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في البلدان النامية، التي اعتبرت إلى حد كبير مساعدة إنمائية رسمية ويخشى من خطر تحويل وجهتها من أقل البلدان نموا.

٦٤ - ووجهت أيضا دعوات إلى زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبل منها مثلا زيادة القدرة على التنبؤ والمرونة، وعدم تقييد المعونة بشروط، وزيادة استخدام دعم الميزانية كطريقة من طرائق المعونة.

٦٥ - وحددت منظورات شتى تتعلق بأفضل السبل لتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. وكان هناك اتفاق كبير على أن يكون الفقر شاغلا ذا أولوية من حيث تدفقات المساعدة. ودعا بعض المتكلمين أيضا إلى تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل زيادة القدرة على تعبئة الموارد المحلية، في حين أشار آخرون إلى أن إمكانية زيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب ستظل محدودة جدا في العديد من البلدان.

٦٦ - وأيّد العديد من المتكلمين زيادة تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نموا وفي غيرها من البلدان الضعيفة. وكان هناك اتفاق على ضرورة عكس اتجاه تدني المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا. وقُدمت اقتراحات بتخصيص ٥٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تلك البلدان. كما أعرب متكلمون آخرون عن قلقهم من كون التصنيفات والمخصصات التي تستند فقط إلى نصيب الفرد من الدخل تهمل العوامل الأخرى، مثل مواطن الضعف الهيكلي، وشددوا على استمرار حاجة العديد من البلدان المتوسطة الدخل إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٧ - وأثيرت عدة أسئلة فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها لجنة المساعدة الإنمائية من أجل تحديث مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية. وأعرب متكلمون عن قلقهم من طريقة حساب الأهلية للمعاملة التيسيرية ولاحظوا أن المقترحات الداعية إلى أخذ مستوى المخاطر في البلدان بعين الاعتبار عند صياغة مقياس جديد من شأنها أن تحفز رفع مستوى إقراض البلدان المعرضة لخطر العجز عن تسديد الديون.

الجلسة ٥: ”المصادر الإضافية للتمويل العام الدولي: الإقراض بشروط ميسَّرة، والمصادر المبتكرة للتمويل، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي“ (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

حلقة النقاش ١: ”تسخير مصادر إضافية للتمويل العام الدولي“

٦٨ - أشار أمار بهاتاشاريا، الزميل الأقدم بمؤسسة بروكينغز، في العرض الذي قدمه إلى الإمكانية الكبيرة لتعبئة موارد إضافية وزيادة التمويل من خلال منظومة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

٦٩ - وشارك في حلقة النقاش كل من جواكيم فون أمسبرغ، نائب رئيس التمويل الميسَّر والشراكات العالمية في البنك الدولي؛ وغارجي غوش، مديرة السياسات الانمائية والتمويل في مؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ ورودني شميت، الخبير الاستشاري في مجال السياسات والتقييم.

٧٠ - وسلط السيد فون أمسبرغ الضوء على دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في استخدام الموارد العامة لجمع مبالغ كبيرة من الموارد الخاصة من أجل تيسير الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى ضرورة تركيز معظم الموارد المتاحة بمعاملة تيسيرية بهدف تحقيق الكفاءة والإنصاف باستهداف أفقر البلدان والاستثمار في المنافع العامة. وتكلم أيضا عن الخطط الرامية إلى تعزيز الأثر الناجم عن منح البنك الدولي للمزيد من القروض بوسائل تشمل التعزيز المالي بالاقتراض والاستفادة من نوافذ التمويل بشروط ميسَّرة.

٧١ - وأشارت السيدة غوش إلى إمكانية تخصيص موارد إضافية كبيرة لأغراض التنمية، وذلك باتباع عدد من الأساليب المبتكرة المحددة. ومن تلك الأساليب توجيه منح المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفقر البلدان لتحقيق التنمية البشرية الأساسية فيها؛ وتقديم دعم محدد الأهداف لبلدان الدخل المتوسط الأدنى وتمكينها من الحصول على التمويل بشروط ميسَّرة؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية حتى تبلغ الضرائب فيها نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وزيادة دعم التمويل الخاص، مع سد الثغرات المتبقية بالتمويل الخيري والميسَّر؛ وتمويل الاستثمارات في البحث والتطوير على نطاق واسع.

٧٢ - وركز السيد شميت على الإمكانات التي تنطوي عليها الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، مثل فرض ضريبة على المعاملات المالية لجمع الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتشير التقديرات إلى أن هذا التدبير، المقرر تنفيذه في عام ٢٠١٦ في ١١ بلدا أوروبيا، من شأنه أن يدر ٤٥ بليون دولار سنويا كما يمكن أن يعبئ ٧٥ بليون دولار إذا نفذ على نطاق

الاتحاد الأوروبي برمته. ومع ذلك، لم يُتخذ أي قرار ينص على تخصيص تلك الموارد للتنمية. وأخيرا، أشار إلى أن الضريبة على الكربون فكرة بديلة ترمي إلى تعبئة موارد جديدة كبيرة لأغراض التنمية المستدامة.

٧٣ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشارت بعض الوفود إلى الجهود التي يبذلها الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية من أجل تعبئة موارد تكميلية للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما سلطت الضوء على استعداد الفريق الرائد للمساهمة بشكل بناء في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٤ - وأثيرت نقاط مفادها أن الإقراض بشروط ميسَّرة قد يسهم في أزمات الديون وأن المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي اعتمدت سياسة تقتضي عدم إتاحة المنح إلا للبلدان التي في حالة مديونية حرجة.

حلقة النقاش ٢: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٧٥ - أشار السيد نافيد حنيف، مدير مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في شكل قروض ومنح وتعاون تقني، قد وصل في عام ٢٠١١ إلى مبلغ يقدر بأنه يتراوح بين ١٦ و ١٩ بليون دولار. وتمثلت السمات الرئيسية لذلك التعاون في استناده إلى الطلب وإمكانية التنبؤ به وسرعته.

٧٦ - وشارك في حلقة النقاش كل من د. ساشين شاتورفيدي، مدير عام نظام البحوث والمعلومات المتعلقة بالبلدان النامية في نيودلهي بالهند؛ وحازم فهمي، الأمين العام للوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية؛ وأدماسو نبيي، مدير مديرية وكالات الأمم المتحدة والتعاون الاقتصادي الإقليمي بوزارة المالية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا؛ وكُزماس غيتا، المدير المساعد لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٧ - وقدم السيد شاتورفيدي تقريرا عن المؤسسات الجديدة التي تنشئها بلدان الجنوب لمعالجة أولوياتها. ومن تلك المؤسسات مصرف التنمية الجديد، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، وصناديق احتياطية من قبيل مبادرة شيانغ ماي. وأتاحت تلك الجهود الإقليمية حماية المصالح الاقتصادية لبلدان الجنوب.

٧٨ - وتكلم السيد نبيي عما يحدثه التعاون فيما بين بلدان الجنوب من تأثير كبير في إثيوبيا، ولا سيما في مجال الاستثمار في البنية الأساسية ولعبت المساعدة الإنمائية الرسمية دورا بالغ الأهمية في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها مالت إلى التركيز بدرجة

أقل على تعبئة الموارد المحلية، والتجارة والاستثمار. ويعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمّلا فعالا للتعاون بين الشمال والجنوب. وأشار أيضا إلى الدور البالغ الأهمية الذي يقوم به التعاون بين الشمال والجنوب في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

٧٩ - وقدم السيد فهمي للحاضرين معلومات عن التعاون الإنمائي المصري. فلمصر، منذ زمن، صندوقان للتعاون التقني وقد أنشأت، منذ عهد قريب، وكالة للشراكة من أجل التنمية. وذكر عدة أمثلة محددة عن الشراكات التي تشمل التعليم والصحة.

٨٠ - وأبرز السيد غيتا دور منظومة الأمم المتحدة في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشمل ذلك تبادل المعارف والخبرات، ودعم مبادرات التعاون الإقليمي وأشكال جديدة وهجينة للتمويل، وتعبئة القطاع الخاص والجهات الفاعلة الخيرية.

٨١ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أبرزت عدة وفود تجاربها الإيجابية فيما يتعلق ببرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادلت معلومات عن بعض النماذج الناجحة. وكان هناك أيضا اتفاق على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمّل للتعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. ورأى متكلمون كثيرون أيضا أن للجهات المانحة التقليدية دور تضطلع به في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في مجالات منها على سبيل المثال نقل المعرفة والتكنولوجيا، ومن خلال الموارد التي تدعم نقل المعرفة فيما بين تلك البلدان. ودعا بعض المتكلمين كذلك إلى تعزيز استجابة منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومراعاة تلك الاستجابة في إطار المنظومة كلها.

الجلسة ٦: ”استكشاف العلاقة بين تنمية القطاع المالي والإدماج المالي والاستقرار المالي“ (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

٨٢ - سلطت ماريلو أوبي، المديرة التنفيذية للأمانة العامة لمجموعة الـ ٢٤، في ملاحظاتها الافتتاحية، الضوء على ضرورة مساهمة القطاع المالي في الاقتصاد الحقيقي. وشجعت المتكلمين على استكشاف الأبعاد المميزة لتنمية القطاع المالي وأوجه ترابطها.

٨٣ - وتضمنت الجلسة عروضا قدمها كل من ليورا كلابر، كبيرة الاقتصاديين في فريق الأبحاث في مجال التمويل والقطاع الخاص التابع لمجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي؛ وكلير والش، مديرة السياسات في مختبر جميل للحد من الفقر التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا؛ وشوشي فوناسييه، المديرة العامة للبنك المركزي في الفلبين؛ وبيتر غريفز، كبير نواب رئيس المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية؛ وديليب راثا، مدير وحدة الهجرة

والتحويلات المالية في البنك الدولي؛ وهنري دوميل، مدير شؤون الممارسات المالية الشاملة في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٨٤ - وسلطت السيدة كلابر الضوء على أربعة أهداف ينبغي على القطاع المالي أن يسعى إلى تحقيقها، وهي: العمق المالي (مقيسا بنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والحصول على الخدمات المالية، وزيادة الكفاءة في الوساطة الائتمانية، والاستقرار المالي. وتضطلع الحكومات بدور هام في حماية المستهلك وإنشاء بيئة تنظيمية تعزز الاستقرار المالي. وأشارت إلى البيانات التي صدرت مؤخرا عن البنك الدولي والتي تظهر أن ٢,٥ بليون شخص ما زالوا لا يتعاملون بعد مع المصارف، وتتضرر النساء من هذه الحالة أكثر من غيرهن. كما أكدت على الإمكانيات التي تتيحها التقنيات المبتكرة لتعزيز الإدماج المالي. وفي هذا السياق، يجب أن ترعى الجهات المكلفة بالتنظيم الابتكار وتسمح بتنافس مقدمي الخدمات في القطاعات البديلة، من قبيل الأعمال المصرفية المتنقلة.

٨٥ - وقدمت السيدة والش معلومات عن نتائج تجارب موجهة باستخدام عينات عشوائية وتتعلق بالإدماج المالي، ولا سيما الائتمان البالغ الصغر والادخار البالغ الصغر. واستنادا إلى نتائج ثمانية تقييمات أجريت في سبعة بلدان، لم يظهر الائتمان البالغ الصغر أي آثار كبيرة على الدخل وأظهر فقط آثارا إيجابية طفيفة على الاستثمار في الأعمال التجارية؛ ومع ذلك، فإن الائتمان البالغ الصغر يساعد المقترضين على تسهيل الاستهلاك وعلى التكيف مع المخاطر والصدمات. وعلاوة على ذلك، ينتج عنه أثر إيجابي على التغذية وعلى تمكين المرأة وتحقيق الرفاه. أما منتجات الادخار البالغ الصغر فتسفر عن آثار إيجابية على الأصول المنشئة للثروة وعلى الدخل، وذلك رغم كون هذه النتائج قد استندت إلى عينة صغيرة من المستخدمين النشطين.

٨٦ - وقدمت السيدة فوناسييه معلومات عن الدروس المستخلصة من استراتيجية الإدماج المالي في الفلبين. وقالت إن التحديات جسيمة حيث أن نسبة ٣٧ في المائة من المدن والبلديات ليس بها مكاتب مصرفية كما أن الخدمات تتركز في المناطق ذات الدخل المرتفع. وشددت على ضرورة تهيئة بيئة مواتية ووضع تنظيمات. ويعد الابتكار التكنولوجي عنصرا رئيسيا لأنه يتيح خدمة عدد أكبر من الناس في الزمن الحقيقي بتكاليف أقل. وشددت على الحاجة إلى تنظيم صغار المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات المالية الإلكترونية والإشراف عليها، ولا سيما من حيث كفاية رأس مالها وإجراءات الترخيص لها وإدارتها وإدارة مخاطرها. وسلطت الضوء على ضرورة تطبيق نهج متناسب لضمان ملاءمة الإجراءات المطلوبة لمستوى العمليات.

٨٧ - وقال السيد غريفز إن منظمته تمثل ٢٠٨ ملايين عضو في اتحادات ائتمانية في ١٠٣ دول، بأصول قدرها تريليوني دولار. وفي حين أن الاتحادات الائتمانية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا أقل حجما من حيث عدد الأعضاء وقيمة الأصول مقارنة بمناطق أخرى، فإن آسيا وأفريقيا فيهما عدد كبير من الاتحادات الائتمانية الصغيرة جدا. والاتحادات الائتمانية منظمات غير ربحية تسيَّر بشكل ديمقراطي. ويركِّز فيها أكثر على الأفراد والأسر المعيشية، لكن التحدي يكمن في توسيع حافظة الإقراض لتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨٨ - وأكد السيد راثا أن التحويلات قد بلغت ٤١٣ بليون دولار في عام ٢٠١٣. ورأى أن تلك التحويلات تتسم باستقرار أكبر مقارنة بالاستثمار المباشر الأجنبي، ويمكن أن تكون بمثابة تأمين للفقراء. أما التحدي الرئيسي فيتمثل في الحد من تكاليف الإقراض التي ما زالت مرتفعة للغاية (تكاليف متوسطها ٨ في المائة على المستوى العالمي، و ١٢ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٣٠ في المائة فيما بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). وأوصى بتخفيف القيود العالمية المفروضة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة للتحويلات التي تقل قيمتها عن ٠٠٠ ١ دولار وإلى إلغاء الشراكات الحصرية مع مكاتب البريد. وعلاوة على ذلك، فقد يسفر إنشاء منصات غير ربحية معنية بالتحويلات عن اضطراب السوق وتغيير ظروفه قسرا.

٨٩ - وأكد السيد دوميل أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أحد وكالات الأمم المتحدة القليلة التي لها رأسمال (منح وقروض واستثمارات في الأسهم). وتستخدم هذه الوكالة مواردها للمساعدة في تحفيز الحصول على منتجات الادخار المحلي، الذي يكتسي أهمية أكبر من الحصول على الائتمان. وعلاوة على ذلك، فنظرا لانخفاض ميزانية الصندوق نسبيا، فهو يحاول استخدام موارده المحدودة بطريقة تحفيزية بهدف رفع مستوى الحصول على القروض التجارية المحلية. كما تشجع هذه الوكالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل جعل مؤسسات الادخار البالغ الصغر تتجه إلى الاستثمار في الأسهم.

المناقشة

٩٠ - لوحظ أنه يمكن للمؤتمر أن يحشد الزخم اللازم لاستراتيجيات الإدماج المالي الشاملة. ويمكن للحكومات أن تمسك بزمام القيادة في التحول إلى المدفوعات المالية الرقمية.

٩١ - وأكد العديد من المشاركين على ضرورة معالجة أوجه التفاوت الجنساني أثناء المناقشة المتعلقة بالتمويل الشامل. وقالوا إن تسديد المدفوعات بواسطة الأجهزة المحمولة

سيكون مفيداً عندما يتعذر على المرأة الوصول إلى المؤسسات المصرفية التقليدية. وعلاوة على ذلك، كان تحقيق التوازن في تمثيل الجنسين في هياكل إدارة المؤسسات المالية هاماً للتأثير في سياساتها.

٩٢ - وفيما يتعلق بالتجارب الموجهة باستخدام عينات عشوائية تم التأكيد على أن التقييم قد ركز على أثر الائتمانات البالغة الصغر للأسر المعيشية و لم يركز على الصناعة التحويلية الدقيقة. وربما تكون الاستثمارات في الصناعة التحويلية الصغيرة أكثر جدوى من غيرها لأنها تستطيع زيادة فرص العمل.

٩٣ - وقد أكد عدة مشاركين أن التحويلات المالية معاملات اقتصادية خاصة وينبغي عدم اعتبارها بديلا عن المعونة. وشدد عدد كبير من المتكلمين على ضرورة خفض تكاليف التحويلات المالية. وأشار أحد الممثلين إلى أن بلده قد أعلن مختلف تكاليف التحويلات المالية على الإنترنت، مما أدى إلى المنافسة وخفض تكاليف التحويلات المالية إلى نسبة ٦ في المائة.

الجلسة ٧: ”تمويل التنمية المستدامة في الأجل الطويل“ (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

٩٤ - تميزت هذه الجلسة بحلقتي نقاش تولت إدارتهما شاري سبيغل رئيسة فرع تحليل السياسات والتنمية، في مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

حلقة النقاش ١: تدفقات رؤوس الأموال الدولية، والاستثمارات الطويلة الأجل، والتمويل المختلط

٩٥ - شارك في حلقة النقاش جيمس زان، مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وغافين أندرسون، المستشار التنفيذي للأعمال المصرفية، في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ وماغنوس إريكسون، كبير موظفي الاستثمار في الصندوق السويدي للمعاشات التقاعدية؛ وساشيندرا رودرا، كبير موظفي الاستثمار في صندوق أكيومن؛ وجيسي غريفيث، المدير التنفيذي في الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية.

٩٦ - وقدم السيد زان لمحة عامة عن الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع أن حصة البلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر ما فتئت تتزايد حتى بلغت نسبة ٥٤ في المائة من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنها ما زالت تتركز في عدد قليل من البلدان. وعلاوة على ذلك، ما زالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية تتسم بمستويات

منخفضة. وقال إن هناك إمكانيات كبيرة لزيادة حجم الاستثمار، لأسباب ليس أقلها الموجودات النقدية الكبيرة التي تراكمت لدى الشركات المتعددة الجنسيات. وشدد على ضرورة الربط بصورة أوثق بين الاستثمارات الأجنبية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة واقترح إنشاء وكالات لتشجيع الاستثمار تركز بدرجة أكبر على التنمية المستدامة وضمان الإعداد الجيد لمجموعة من المشاريع.

٩٧ - وأكد إريكسون أن الأسواق أخذت تركز بشدة على العائدات القصيرة الأجل. وخلافا للعديد من المستثمرين، يمكن الصندوق السويدي للمعاشات التقاعدية أن يتخذ نهجاً طويل الأجل وأن يعمل على مدى أفق زمني قدره أربعون عاماً. وينبثق ذلك من الولاية التي حددها المجلس وهي الإسهام في استقرار النظام الوطني للمعاشات التقاعدية عن طريق إدارة صندوق رأس المال بهدف إدرار أفضل ما يمكن من العائدات على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، تمكن الصندوق السويدي للمعاشات التقاعدية من مراعاة عوامل، مثل الاستدامة، واتبع في الوقت ذاته نهجاً تجارياً يعمل لصالح أصحاب المعاشات التقاعدية.

٩٨ - وأوضح السيد رودرا أن الصندوق ''أكيومن'' هو ''جهة استثمارية مؤثرة'' تسعى إلى تحقيق العائد المالي والمنفعة الاجتماعية معاً. وأنه يسعى لدعم مباشري المشاريع الاجتماعية بتلافي النقص في التمويل في المرحلة المبكرة للمشاريع الخاصة. ويجمع العديد من استثماراتهم بين العمل الخيري والاستثمار الذي يستهدف الربح. واحتذاءً بمثال استثمار الصندوق ''أكيومن'' في شركة موجودة في بيهار، بالهند، بيّن رودرا أن العملية بدأت بمنح التمويل، واجتذبت بعد ذلك المزيد من التمويل التقليدي عندما غدت الشركة أكثر استدامة عن ذي قبل.

٩٩ - وأكد السيد أندرسون أن الخلط كان جانباً مهما من جوانب نموذج التمويل للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وأن المصرف لم يشارك أبداً في رأس مال بنسبة تفوق ٣٥ في المائة من أي من استثماراته. وقد استُخدم التمويل المختلط في طائفة من القطاعات التي كان فيها تمويل التنمية المستدامة مقيدا، بما في ذلك الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد عمل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير مع المصارف التجارية والجهات الاستثمارية المؤسسية على الاستثمار في المشاريع. ومع أنه من المحتمل أن تكون بعض مشاريع التمويل المختلط قد مولت من القطاع الخاص، فإن إدراج التمويل العام ربما مهد الطريق أمام مختلف أنشطة القطاع الخاص وأكثرها استدامة.

١٠٠ - وقال السيد غريفيث إنه لا يمكن للاستثمار الخاص أن يحل محل الاستثمار العام. وأكد أن ٨٠ في المائة من الإنفاق على الهياكل الأساسية في البلدان النامية كان ممولاً من

الحكومة. ولاستمرار ذلك، من المهم زيادة إيرادات الضرائب بمكافحة التهرب من دفع الضرائب وتجنبها وبالمنافسة الضريبية. وفي ذلك الصدد، أشار إلى ضرورة إنشاء لجنة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة ومعنية بالتعاون الضريبي الدولي. وأكد السيد غريفيث أن الاستثمارات الخاصة ما زالت ضعيفة في البلدان المنخفضة الدخل، وأن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي كانت متقلبة ومركزة في القطاعات الاستخراجية. وشدد على ضرورة التركيز على المصارف الإنمائية الوطنية باعتبارها أداة لتعبئة التمويل للتنمية المستدامة. وبوجه عام، أكد أنه من غير المناسب استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة التمويل الخاص، وأن شراكات القطاعين العام والخاص كانت أكثر أشكال التمويل تكلفة.

١٠١ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال بعض المشاركين إن شراكات القطاعين العام والخاص غالباً ما تصبح في نهاية المطاف صك الدين الذي بموجبه يتم التدفق الوحيد للإيرادات من الحكومات إلى مستثمري القطاع الخاص. وقد تم التأكيد على ضرورة تنظيم شراكات القطاعين العام والخاص هذه لضمان عدم تحمل الحكومة لمعظم المخاطر، بينما يحتفظ القطاع الخاص بالفوائد.

١٠٢ - وفيما يتعلق بتقلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها، أُفيد بأن قدرا كبيرا من إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر تتدفق باعتبارها إيرادات عائدة إلى الوطن مع أن مبلغاً كبيرا يظل في البلدان المضيفة ويعاد استثماره.

١٠٣ - وأشار أحد الوفود إلى أن جزءا ضئيلا من استثمارات صناديق الثروة السيادية قد يحدث تأثيراً كبيراً إذا وجه نحو التنمية المستدامة. وفي المقابل، تم التأكيد على أن صناديق الثروة السيادية هي عموماً صناديق موجهة نحو الربح وليس نحو المناطق التي يكون فيها شكل المخاطر/العائدات غير موات .

الفريق ٢: ''احتمال أن تزيد المبادرات البيئية والاجتماعية والإدارية من الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة''

١٠٤ - شارك في حلقة النقاش كل من جورج كيل، المدير التنفيذي في هيئة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي؛ وإليوت هاريس، مدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئيس الأمانة العامة، وفريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة؛ وستيف ويغود، كبير موظفي شؤون الاستثمار في مؤسسة أفيفا؛ وماغنوس إريكسون، كبير موظفي الاستثمار (AP4)، (الصندوق السويدي للمعاشات التقاعدية).

١٠٥ - وأكد كيل أن هناك ثورة هادئة تحدث في أوساط الأعمال التجارية. وأن عالم الأعمال التجارية هو عالم متغير بسبب الزيادة في الشفافية، حيث باتت الأسواق تركز بصورة متزايدة على الاستثمارات الطويلة الأجل التي تشكل أساس معدلات النمو في المستقبل. وشدد على أهمية المبادرات الطوعية المقدمة من الشركات لإدماج معايير الاستدامة في القرارات التجارية. وأكد أهمية مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول، التي وقعت عليها المؤسسات الاستثمارية التي تتولى إدارة ٤٥ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد شدد السيد كيل على أهمية إدراج المعايير المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والادارية في قرارات الشركات الاستثمارية.

١٠٦ - وبين السيد هاريس أن المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات استثمارية هدفها معرفة الطريقة التي يمكن من خلالها أن يؤثر الفريق في القرارات المالية، والتي يمكن بها أن يساهم المشاركون من القطاع المالي في التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الحكومات تضطلع بدور هام في وضع الحوافز (تغيير التوازن القائم بين الأنشطة غير المستدامة والمستدامة)، والإلزام بالكشف، وإعداد مشاريع مستدامة مقبولة لدى المصارف. وأشار إلى أن العديد من المبادرات تلزم الشركات بتقديم إقرارات. غير أنه لا يوجد قدر كاف من التوحيد.

١٠٧ - وقال السيد ويغود إن الهيكل الحالي للنظام المالي يقوض التنمية المستدامة. وشجع على إدماج المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية في معايير الاستثمار. وأضاف أنه ينبغي تغيير مؤشرات الأسعار لضمان استيعاب العوامل الخارجية لتحسين استعداد المستثمرين لإدماج مسائل الاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ضرورة لتغيير الحوافز داخل النظام لجعل الآفاق الزمنية القصيرة الأجل أقل مكافأة للمستثمرين. وشدد أيضا على ضرورة زيادة الشفافية في جميع الفئات المختلفة من الوسطاء، وذلك بتقديم تقارير متكاملة من القائمين على الشركات والمصارف الاستثمارية وأسواق الأوراق المالية، ومديري الأصول، والخبراء الاستشاريين في الاستثمار وأصحاب الموجودات.

١٠٨ - وأكد السيد إريكسون أن المستثمرين على المدى البعيد قادرون تماما على مراعاة الاستدامة. وأشار إلى تغير المناخ باعتباره تهديداً طويل الأجل للبيئة والاقتصاد يقوض عائدات صناديق المعاشات التقاعدية. وذكر أن الصندوق السويدي للمعاشات التقاعدية قد وضع استراتيجية تتعلق بخفض الكربون واستثمر فيها لأفق استثماري طويل الأجل. وفي إطار هذه الاستراتيجية، قيم الصندوق الأوراق المالية لشركات Standard and Poor's 500

من خلال بصمتها الكربونية. واستنادا إلى هذه المعايير، تم استبعاد ١٠٠ شركة. وأكد أن أداء صندوق خفض الكربون كان إيجابياً للغاية وقد ولد عائدات مرتفعة منذ إنشائه.

١٠٩ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، تمثلت إحدى المسائل المطروحة في تحسين دمج المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في عمليات الشركات للإبلاغ واتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المشاركين إلى أن معايير التسعير والأداء على نطاق سلسلة الاستثمار يمكن أن تساعد في تغيير الآفاق الزمنية القصيرة الأجل للمستثمرين وأصحاب الأعمال التجارية.

١١٠ - وكانت هناك دعوات لوضع إطار للمساءلة يرصد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الفئات المهمشة، وإيجاد سبل لإدماج حقوق الإنسان في اعتبارات المستثمرين الأجانب للاستثمار.

١١١ - وقد أثار بعض المشاركين تساؤلات بشأن كيفية جذب الاستثمارات المستدامة إلى أقل البلدان نموا. ونوهوا إلى أن الاستثمار الذي يركز على المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة قد يكون مناسباً لأقل البلدان نموا وأن المشاركة الملائمة لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي ستكون بالغة الأهمية لضمان تراكم الفوائد المناسبة.

١١٢ - وأشاروا إلى الإطار المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي اقترحه جون روغي، الممثل الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والذي يقوم على ثلاث ركائز: واجب الدولة في توفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف ثالثة، بما في ذلك الأعمال التجارية؛ ومسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان؛ وزيادة إمكانية وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف الفعالة، القضائية وغير القضائية.

رابعا - البيئة التمكينية والمسائل العامة وعمليات المتابعة والتعلم من الشراكات

الجلسة ٨: ”النظام النقدي والمالي الدولي؛ أنظمة تحقيق التوازن في الوصول إلى الائتمانات واستقرار الأسواق المالية“ (٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١١٣ - تولى إدارة هذه الدورة خوسيه أنطونيو أوكامبو، أستاذ الممارسات المهنية في الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا، ووزير المالية السابق في كولومبيا. وفي ملاحظاته الافتتاحية، أكد السيد أوكامبو أهمية مؤتمر مونتيري لإحراز التقدم في المناقشة العالمية المتعلقة بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. غير أن الأزمة المالية الأخيرة كشفت عن أوجه قصور

هيكلية وثغرات تنظيمية وحوافز متضاربة في النظم النقدية والمالية الدولية. ويمكن لمؤتمر أديس أبابا أن يساعد في إيجاد بيئة مواتية لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١٤ - وتميزت الجلسة بعروض قدمها كل من تاريسا واتاناغاسي، الحاكمة السابقة لمصرف تايلند وتحالف شركات الإدماج المالي؛ وروبرت ثورن، نائب الأمين العام لمجلس تحقيق الاستقرار المالي؛ وأثاناسيوس أرفانيتيس، مساعد مدير ورئيس شعبة الأسواق الناشئة، والاستراتيجية والسياسة والاستعراض في صندوق النقد الدولي؛ وكاثرين شينك، أستاذة التاريخ الاقتصادي الدولي، بجامعة غلاسكو.

١١٥ - وأكدت السيدة واتاناغاسي ضرورة أن تتخذ المصارف المركزية تدابير سياساتية ترمي إلى منع دورات الكساد وتعزيز النمو المستدام بما يتماشى مع الإمكانات الاقتصادية للبلد. وينبغي للمصارف المركزية أن تضطلع بالولايات المزدوجة المتعلقة باستقرار الأسعار والاستقرار المالي. ومن المهم تجنب السياسات النقدية والمالية الميسرة لفترات مديدة من الزمن، فمن شأنها أن تؤدي إلى إحداث تضخم في الأصول واختلالات تهدد الاستقرار الاقتصادي. واقترحت مجالات عديدة تحتاج إلى المزيد من المناقشة، وهي: العلاقة بين تدفقات رأس المال والأسعار والاستقرار المالي؛ والرصد الفعال وتقييم المخاطر العامة؛ وزيادة استخدام برامج تقييم القطاع المالي للبلدان الهامة للنظام؛ وبناء القدرات التحليلية؛ والهياكل الإدارية التي تحمي ولاية المصارف المركزية للحفاظ على الاستقرار المالي من التدخل الخارجي.

١١٦ - وذكر السيد ثورن أن قادة مجموعة العشرين التزموا في عام ٢٠٠٩ بإجراء إصلاح جذري للنظام المالي العالمي. وأن الأهداف تمثلت في تحديد الانقسامات العميقة التي أدت إلى الأزمة، وإلى بناء نظام مالي دولي أكثر أمناً لخدمة الاقتصاد الحقيقي على نحو أفضل. وارتأى أن الاتفاق على المرحلة الأولى من الإصلاحات قد استكمل إلى حد كبير. وأن المرحلة المقبلة من الإصلاحات عليها أن تواجه المخاطر الجديدة والمتغيرة باستمرار، وذلك بزيادة قدرة المصارف على التكيف، والتخلص من فكرة أن المؤسسات " أكبر من أن تتعرض للفشل"، وتحويل صيرفة الظل إلى نظام تمويلي شفاف وقادر على استيعاب الصدمات وجعل أسواق المشتقات المالية أكثر أمانا. وقد بذل مجلس تحقيق الاستقرار المالي جهوداً ترمي إلى تغطية البلدان النامية من خلال تعزيز صوت الأعضاء العشرة في المجلس الذين يمثلون اقتصادات السوق الناشئة، ومن خلال عقد مشاورات إقليمية منتظمة. وكان من المهم أيضا فهم آثار الإصلاحات التنظيمية في البلدان النامية.

١١٧ - ووصف السيد أرفانيتيس الجهود التي بذلها مؤخرا صندوق النقد الدولي لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية. وأكد تواتر الأزمات العامة خلال العقود القليلة الماضية. وقال إن تقلب تدفقات رؤوس الأموال ما برح يشكل خطرا يهدد اقتصادات السوق الناشئة. واستجابةً لذلك، نشأت خلال العقد الماضي شبكة أمان عالمية متعددة المستويات تشمل التأمين الذاتي عبر مراكمة الاحتياطي، وخطوط التبادل الثنائي، والترتيبات المالية الإقليمية، والمبادرات العالمية. وأكد أن كل مستوى من مستويات التأمين يواجه تحديات خاصة. فعلى سبيل المثال، كانت تكاليف الفرصة البديلة لتراكم الاحتياطي باهظة؛ وكان لا بد لخطوط التبادل الثنائي من التعامل مع كل من الشواغل المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والاتساق مع ولايات المصرف المركزي؛ وكثيراً ما كانت الترتيبات المالية الإقليمية صغيرة الحجم. وقد ازداد التجزؤ أيضاً مع أنه كانت هناك أوجه تآزر هامة بين المستويات الأربعة جميعها.

١١٨ - وقدمت السيدة شينيك وجهة نظر تاريخية عن إصلاحات النظام النقدي العالمي. وأكدت أن النظام النقدي الدولي قد واجه في أوائل السبعينات تحديات مماثلة للاتجاهات الحالية، بما فيها تقلب أسعار السلع الأساسية، وتداعيات تقلب سعر دولار الولايات المتحدة، والتأثر بتقلب تدفقات رأس المال. ومع أن هناك مناقشات تتناول مقترحات عديدة، مثل اعتماد حساب الإحلال وزيادة استخدام حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، فقد شملت الإصلاحات الفعلية للنقد الدولي حلولاً نقدية إقليمية (مثل النظام النقدي الأوروبي)، والتعاون الدولي لإدارة الاحتياطيات، وكذلك التبادل المنسق المتعدد الأطراف والثنائي. وقد تمثلت بعض الدروس التي يمكن للحكومات أن تستخلصها من التاريخ في الحاجة إلى تنسيق التدخلات الطويلة والقصيرة الأجل والعمل على وضع ترتيبات غير رسمية تتسم بمزيد من المرونة.

المناقشة

١١٩ - دعت وفود عديدة إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف من أجل كفالة الاستقرار المالي والنقدي. ومن ناحية ثانية، يجب ألا يكون لجهود الإصلاح أي تأثير سلبي على البلدان النامية وينبغي ألا تثقل كاهل تلك البلدان بأعباء تنظيمية لا مبرر لها. وجرى التأكيد على أهمية مراعاة السياق المحلي في وضع الأطر التنظيمية الجديدة.

١٢٠ - ودعا العديد من المتحدثين إلى توسيع نطاق تمثيل البلدان النامية في هيئات وضع المعايير العالمية والمؤسسات المالية الدولية. وفيما يتعلق بإصلاح الإدارة في صندوق النقد الدولي، أكد المتكلمون أهمية تصديق المساهم الأكبر في الصندوق على حزمة إصلاح نظام

الحصص لعام ٢٠١٠. ووُجِّهت دعوات لتعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق الإصلاح التنظيمي والمالي.

١٢١ - وشدد عدة متكلمين على أن مراكمة الاحتياطيات أداة مشروعة في مجال السياسات للتأمين الذاتي وتقل تكلفتها كثيرا عن تكاليف الآثار المالية والاقتصادية للأزمات. ومن الضروري زيادة استقرار النظام المالي للحد من الحاجة إلى التأمين الذاتي. وأُعرب عن وجهات نظر مختلفة بشأن الإصلاحات المحتملة لنظام عملة الاحتياطي، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام حقوق السحب الخاصة.

١٢٢ - وسلطت وفود عديدة الضوء على الحاجة إلى تحقيق توازن بين الإصلاحات التنظيمية والاستفادة الكافية من التمويل الطويل الأجل وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأعرب البعض عن قلقه من أن إصلاحات من قبيل اتفاقية بازل الثالثة قد حدت بالفعل من إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل.

١٢٣ - وأشار بعض المتكلمين إلى أن المصارف الإنمائية الوطنية يمكن أن تضطلع بدور محوري في توفير التمويل من أجل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإنها يمكن أن توفر الائتمان المعاكس للدورات الاقتصادية في أوقات عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

الجلسة ٩: ''التعاون الدولي في المجال الضريبي'' (٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١٢٤ - في العرض التمهيدي لفيتو تانزي، المدير السابق لإدارة الشؤون الضريبية في صندوق النقد الدولي، حدد الإصلاحات الضريبية الممكن إجراؤها بهدف زيادة الإيرادات الضريبية من أجل التنمية، بما في ذلك: إعادة تقييم المبادئ الضريبية المعمول بها وإعادة تقدير جدواها؛ وفرض قيود على استخدام الديون بدلا من الأسهم؛ ووضع صيغة لتخصيص الأرباح فيما بين مناطق الاختصاص الضريبي؛ وزيادة استخدام الضرائب المستقطعة من المنبع؛ وزيادة استخدام ضريبة المصدر؛ وزيادة الضغط على الملاذات الضريبية؛ والحد من الاقتطاعات المتعلقة باستخدام الملكية الفكرية. واقترح السيد تانزي ما يسمى ''مشروع ماهاتن'' في مجال الضرائب، والذي من شأنه أن يجمع المنظمات الدولية لكي تدرس بشكل مشترك الحلول لتزايد التهرب من دفع الضرائب وتجنبها. وفي مرحلة لاحقة، قد يتطور هذا الفريق العامل ليصبح منظمة رسمية (مثل المنظمة العالمية للضرائب التي تُقترح في بعض الأحيان)، والتي قد تصير مسؤولة عن تعزيز المبادئ الضريبية ومراقبة السياسات الضريبية للبلدان، وليس عن التحصيل الفعلي للضرائب.

١٢٥ - وفي الملاحظات الافتتاحية لأليكس تريبلكوف، مدير مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شدد على أن النظم الضريبية العادلة والفعالة أساسيةٌ لتمويل التنمية المستدامة. ومن شأن مؤتمر أديس أبابا أن يعزز التعاون الدولي في المجال الضريبي ويساعد على تحديد أولويات الإصلاح. وينبغي أن تيسر المنظمات الدولية للضرائب نهجا أكثر اهتماما بالتنمية من أجل وضع المعايير الضريبية الدولية وتحديثها، وتحسين آليات الشفافية وتبادل المعلومات، وتعزيز إدارات الضرائب الوطنية.

١٢٦ - وتضمنت الجلسة عروضا قدمها كل من إريك مينساه، عضو لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ ورود دي موي، نائب رئيس شعبة السياسات الضريبية التابعة لإدارة الشؤون الضريبية في صندوق النقد الدولي؛ ومارليس دي رويتر، رئيسة شعبة المعاهدات الضريبية والتسعير التحويلي والمعاملات المالية التابعة لمركز السياسات والإدارة الضريبية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٢٧ - وعرض السيد مينساه دور الاتفاقية الضريبية النموذجية المتعلقة بالدخل ورأس المال في تلافي الازدواج الضريبي على الأرباح مع الحفاظ على إيرادات الضرائب في البلد المضيف للاستثمار. وأشار إلى أن الاتفاقية النموذجية استجابت لشواغل البلدان النامية لكونها أقل اعتمادا على مجرد وجود ''هياكل مادية لمؤسسات '' قبل أن يمكن لبلد ما، في إطار المعاهدات الضريبية، الشروع في فرض الضريبة على الأرباح التي تُحقق هناك. ولهذا الأمر أهمية خاصة في اقتصاد الخدمات، الذي يقل اعتماده على هذا الوجود المادي في التعامل الاقتصادي مع بلد من البلدان. وستتيح الصيغة المقبلة من الاتفاقية النموذجية فرض دولة المصدر للضرائب على الأرباح المتأتية من بعض أنواع الخدمات من دون الحاجة إلى وجود مادي في البلد. وتشمل المجالات الأخرى لأعمال لجنة الخبراء التوجيه في معالجة نقل الأرباح على الصعيد الدولي والمسائل الضريبية المتعلقة بالصناعات الاستخراجية.

١٢٨ - وحدد السيد دي موي نوعين رئيسيين من الآثار العرضية التي تؤثر على البلدان النامية: الآثار العرضية المتعلقة بالوعاء الضريبي، حيث تؤثر إجراءات بلد بصورة مباشرة على الأوعية الضريبية لبلدان أخرى (مثل السياسات بشأن ما إذا كانت الأرباح الخارجية المصدر تخضع للضرائب)؛ والآثار العرضية الاستراتيجية، حيث ينتج عن مثل هذه السياسات تغييرات في السياسات الضريبية لبلدان أخرى (مثل زيادة الحوافز الضريبية أو خفض المعدلات). وأشار إلى أن بعض المسائل تثير قلقا خاصا للبلدان النامية. ومنها احتمال أن تحد المعاهدات الضريبية من حقوق فرض الضرائب بمقتضى القانون الداخلي ''لبلدان المصدر''. ومن المسائل الأخرى كيفية فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية بفعالية،

بما في ذلك إذا كان قد تحقق ربح رأسمالي في الخارج. وثمة مسألة أخرى وهي كيفية التعامل مع تفشي الحوافز الضريبية و ''السباق نحو القاع'' في منحها.

١٢٩ - وأشارت السيدة دي رويتر إلى أن التداخل الدولي الذي يؤدي إلى الازدواج الضريبي ظل محور تركيز عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، غير أنه يوجد الآن اعتراف متزايد بأن ازدواج الإعفاء الضريبي يعوق أيضا النمو الاقتصادي، حيث كثيرا ما تحوِّل الشركات المتعددة الجنسيات أرباحها إلى حيث توجد الثغرات الضريبية. وأوضحت أن مشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح يهدف إلى المساهمة في تحسين اتساق النظم الضريبية عن طريق تنسيق التشريعات المحلية للبلدان؛ وإعادة تحديد المعايير الضريبية الدولية لمواءمة فرض الضرائب مع النشاط والقيمة الاقتصاديين؛ وتحسين الشفافية واليقين وإمكانية التنبؤ في مجال الضرائب الدولية. وأشارت إلى أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنتقل من التشاور مع البلدان النامية إلى مشاركة تلك البلدان في المشروع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

المناقشة

١٣٠ - دعا بعض الوفود إلى زيادة تمثيل البلدان النامية في أوساط السياسات الضريبية الدولية. وأُشير أيضا إلى أنه ينبغي إشراك الدول الصغيرة باعتبارها مشاركة في صياغة المعايير العالمية، مع جداول زمنية واقعية ووسائل للتنفيذ.

١٣١ - وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى بيانات أقوى بشأن أوجه القصور في الهيكل الضريبي الدولي، وإلى تدفق أفضل للمعلومات إلى البلدان النامية من أجل مكافحة التهرب من الضرائب. ووُجهت نداءات لتحديد التحديات التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى المشاركة الكاملة في الإبلاغ على أساس كل بلد على حدة والتبادل التلقائي للمعلومات والاستفادة من ذلك، والتصدي لتلك التحديات.

١٣٢ - وشدد بعض المتكلمين على أن المؤتمر يمكن أن يكون أداة فعالة في معالجة عدم كفاية مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو تعزيز النظم الضريبية في البلدان النامية.

١٣٣ - وناقش المشاركون المخاطر التي تتهدد الاستثمار والتنمية من جراء الازدواج الضريبي، فضلا عن التدابير غير المتسقة والمتخذة من جانب واحد فيما يتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي تتخذها فرادى الدول. وفيما يتعلق بهذه التدابير، ينبغي أن تعالج المسائل المتعلقة بالجمارك والقيمة المضافة وضرائب الدخل.

١٣٤ - وشدد بعض المتكلمين على استمرار عدم وجود هيئة شاملة على الصعيد العالمي لوضع المعايير بشأن التعاون الضريبي الدولي على الصعيد الحكومي الدولي، وأعربوا عن دعمهم لجعل لجنة الخبراء هيئة حكومية دولية بوصفها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة ١٠: ''منع وقوع أزمات الديون وحلها'' (٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١٣٥ - في الملاحظات الافتتاحية، التي أدلت بها بينو شنايدر، الموظفة الأقدم للشؤون الاقتصادية في مكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وجهت الانتباه إلى التقدم المحرز في منع وقوع الأزمات في أعقاب أزمة شرق آسيا، وفي تحسين عقود السندات بتطبيق البنود المعززة للعمل الجماعي. وشددت على أن الأحكام القضائية التي صدرت مؤخرا ضد بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون واقتصادات الأسواق الناشئة تبين الثغرات القانونية المتكررة في التعامل مع الدائنين الرافضين.

١٣٦ - وتضمنت الجلسة عروضا قدمها كل من أندرو باول، كبير مستشاري إدارة البحوث بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ وريتشارد كوزول - رايت، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد؛ وريتشارد غيتلين، رئيس شركة ريتشارد غيتلين وشركاه.

١٣٧ - وعرض السيد باول عددا من النتائج التجريبية التي تقيم أداء النظام الحالي منذ عام ١٩٧٩. وسلط الضوء على فترات التأخير الطويلة بين التخلف في الدفع وإعادة الهيكلة النهائية، وفترات التأخير الطويلة قبل التخلف في الدفع وبعد بداية عدم الاستدامة. وقال إنه في كثير من الأحيان، تتخذ البلدان إجراءات في وقت متأخر جدا وتحقق نتائج ضئيلة جدا. وشدد على مشاكل تقاضي الدائنين وصعوبة إعادة البلدان إلى المسار الصحيح لتحقيق النمو المستدام. وحدد أيضا نُهُجا لتحسين تقاسم مخاطر عقود السندات، بما في ذلك تنقيح اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، وتشريع لمكافحة الصناديق الانتهازية، ومقترحات تعاقدية إضافية، وخيارات مؤسسية، بما في ذلك منتدى بشأن الديون، وإجراءات ''إعادة الملاءة'' مماثلة لعملية أجرتها منظمة التجارة العالمية.

١٣٨ - وأعرب السيد كوزول - رايت عن رأي مفاده أن النظم المالية مختلفة جدا عما كانت عليه قبل ٢٠ عاما، ولا تزال تهيمن عليها جهات خاصة مترابطة تسبب مزيدا من المخاطر المنهجية وعدم الاستقرار. وعلاوة على ذلك، فإن عدم استقرار التدفقات المالية يصيب البلدان النامية أكثر من البلدان المتقدمة النمو. وشدد على أن الطابع المتغير لحالة ديون البلدان النامية والتحسن في العديد من البلدان لا يرجعان إلى تحسين السياسات فحسب،

ولكن أيضا إلى الظروف الخارجية المواتية، وتحسين الوصول إلى أسواق رأس المال، وارتفاع التحويلات المالية، وتحسين شروط التبادل التجاري. غير أنه يرى أن الـ ١٥ سنة المقبلة ستكون أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان النامية. وحدد ثلاثة مبادئ أساسية ينبغي أن تدعمها أي آلية فعالة لمنع وقوع أزمات الديون وحلها وهي: تجميد مؤقت للمدفوعات، تأذن به سلطة مستقلة؛ والإقراض لسداد المتأخرات بما يضمن أن لا تصبح أزمة الديون أزمة اقتصادية متصاعدة؛ وعملية إعادة هيكلة يُتفق عليها بشكل ثنائي وتجري تحت إشراف جهة تحكيم مستقلة من أجل تقاسم المخاطر على نحو عادل.

١٣٩ - ورأى السيد غيتلين أن المجتمع الدولي ليس جاهزا لنظام قانوني لتسوية الديون السيادية لأن العديد من البلدان القوية لا ترى حاجة إليه. ومع ذلك، فإنه يعتبر عمل الأمم المتحدة بشأن إعادة هيكلة الديون تطورا إيجابيا. وأوضح أن البلدان التي واجهت مشاكل بدأت في إصلاح مشاكلها متأخراً جداً، وأن الإصلاح كان في كثير من الأحيان غير كاف. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تجد أساليب قابلة للاستمرار من الناحية السياسية لبدء الحوار مبكرا - قبل وقوع الأزمة - من خلال منتدى لمناقشة الآراء استنادا إلى البراهين بشكل مستمر وقائم على المشاركة. وقال إنه يمكن لمنتدى دولي بشأن الديون السيادية من أجل تيسير المناقشات غير الرسمية فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة أن يوفر مكانا محايدا للبلدان من أجل الحوار لوضع حلول مقبولة من الناحية السياسية، أو اللبنات الأساسية لمثل هذه الحلول على أقل تقدير. ويمكن أن يتخذ شكل هيئة دائمة مكونة من مديري جلسات مقبولين عالميا، مع عدد قليل من الموظفين للإبقاء على الذاكرة المؤسسية لعمليات إعادة هيكلة الديون وتعزيز العمليات والموارد.

المناقشة

١٤٠ - جرى التسليم بأن الدين أداة هامة لتمويل التنمية إذا استخدم بطريقة مسؤولة. وأبرز العديد من المشاركين ضرورة تحسين القدرة على تحمل الديون ودعوا إلى زيادة التركيز على منع وقوع الأزمات وليس على الحل وإعادة الهيكلة.

١٤١ - وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم لإنشاء منتدى دولي بشأن الديون للتعامل مع إعادة هيكلة الديون السيادية. وأصر بعض المشاركين على المبادئ الأساسية، مثل الحياد والمساءلة والشمول والشفافية.

الجلسة ١١: ”رعاية العلم والتكنولوجيا والابتكار“ (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١٤٢ - في الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها ديفيد أوكونر، رئيس فرع السياسات والتحليل بشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أشار إلى الدور الحاسم الذي سيؤديه العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الأهداف التي ستدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن هناك حاجة إلى إحراز تقدم في تعجيل التقدم التكنولوجي وتوسيع نطاق انتشار المعرفة والتكنولوجيا. وتتطلب هذه التحديات الملحة اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة ولا يمكن تركها للأسواق وحدها.

١٤٣ - وتضمنت الجلسة عروضا قدمها كل من شياولان فو، أستاذة التكنولوجيا والتنمية الدولية في جامعة أكسفورد؛ ووليام لازونيك، أستاذ ومدير مركز التنافسية الصناعية بجامعة ماساشوستس؛ وخليل الرحمن، أمين الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني ببنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا.

١٤٤ - وعرضت السيدة فو عددا من الاختلافات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، مثل التوزيع غير المتكافئ لطلبات براءات الاختراع، والورقات المنشورة في المجلات الأكاديمية، والاستثمار في البحث والتطوير. وثمة استثناء واحد ملحوظ هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أحرزت البلدان النامية تقدما كبيرا للحاق بالركب. وأشارت من ناحية ثانية، إلى أن معظم الابتكارات التي نُفذت في البلدان النامية كانت ابتكارات منخفضة التكلفة، ومثّل الافتقار إلى التمويل عائقا خطيرا. ومن حيث الإجراءات المتخذة في مجال السياسة العامة، أشارت إلى أن هناك حاجة إلى التمويل العام والخاص على الصعيد الوطني من أجل توفير شتى أنواع التمويل لمراحل الدورة التكنولوجية المختلفة.

١٤٥ - وقال السيد لازونيك إن الابتكار في نهاية المطاف مستمد من المؤسسات. ومع ذلك، فإن الابتكار عملية جماعية وتراكمية وغير مؤكدة، مما يعني أن المؤسسات تعتمد على العلاقات المجتمعية والتعاون مع سائر أصحاب المصلحة، مثل الجامعات، في إقامة دولة إنمائية. ولهذا السبب، ينبغي للبلدان أن تتبع نهجا استراتيجيا في تنفيذ استراتيجيات الابتكار الوطنية. وهناك حاجة بوجه خاص إلى التكامل التنظيمي والالتزامات المالية الطويلة الأجل. وأشار أيضا إلى أن المؤسسات الابتكارية في البلدان النامية تؤدي دورا رئيسيا في مواءمة المعارف لتحقيق الابتكار المحلي.

١٤٦ - وذكّر السيد رحمن الجمهور بأن أقل البلدان نموا تواجه أكبر التحديات في تحقيق التقدم التكنولوجي ولا تتاح لها الآليات التقليدية لنقل التكنولوجيا. ولسد هذه الفجوة، يهدف برنامج عمل إسطنبول إلى إنشاء بنك تكنولوجيا من شأنه أن يعزز العمل الوطني ويحشد الدعم الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أنشئ فريق رفيع المستوى لإجراء دراسة جدوى للبنك، الذي سوف يشكل آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل مساعدة أقل البلدان نموا في بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ وبنك براءات اختراع لمساعدة هذه البلدان على الحصول على حقوق الملكية الفكرية بأسعار يتم التوصل إليها عبر التفاوض أو بأسعار تساهلية؛ ومرفقا لإيداع البحوث في مجال العلم والتكنولوجيا، يدعم حصول هذه البلدان على البحوث العلمية ويساعد على التعاون في مجال البحوث.

المناقشة

١٤٧ - كان هناك اتفاق عام على الأهمية البالغة للعلم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة لجميع البلدان وأنها ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ولاحظ عدة متكلمين أن البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لإعطاء الأولوية للاستثمارات في العلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٤٨ - وأشار بعض المتحدثين إلى أهمية الحصول على التكنولوجيا ونقلها على الصعيد الدولي. ووُجهت دعوة إلى تخصيص حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل البحث والتطوير. وذُكر أيضا الدور المكمل والمهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

١٤٩ - ومن حيث السياسات الوطنية، دعا المتكلمون إلى التركيز على تنمية المهارات والتعليم، إضافة إلى توجيه القطاع المالي إلى تمويل الاستثمارات في الابتكار والقدرات الإنتاجية. وأخيرا، أُبرزت أهمية المعارف غير التقليدية.

الجلسة ١٢: ”نظم الاستثمار من أجل التنمية المستدامة“ (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١٥٠ - أدار حلقة النقاش السيد ريتشارد كوزول - رايت، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وشدد على أن توافق آراء مونتيري دعا إلى تهيئة مناخ استثمار يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به. ومنذ ذلك الحين، تم توقيع العديد من اتفاقات الاستثمار الثنائية، ووجدت البلدان النامية صعوبة في التعامل مع مشهد يطبعه التجزؤ الشديد. وفي هذا السياق، دعت اللجنة الحكومية الدولية المجتمع الدولي إلى استكشاف خطوات نحو اعتماد نهج متعدد الأطراف فيما يتعلق بنظم

الاستثمار يوازن بشكل كاف بين مصالح جميع أصحاب المصلحة ويراعي اعتبارات التنمية المستدامة بشكل كامل.

١٥١ - وشارك في حلقة النقاش، برعاية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، التابع للبنك الدولي كل من إليزابيث تويرك، رئيسة قسم اتفاقات الاستثمار الدولية، الأونكتاد؛ وسارة أندرسون، مديرة مشروع الاقتصاد العالمي في معهد دراسات السياسات؛ وجيزوالد سلاكيوس، أستاذ القانون بجامعة تافتس، ورئيس محكمة التحكيم الدولية.

١٥٢ - ولاحظت السيدة تويرك أنه تم توقيع عدد أقل من معاهدات الاستثمار الثنائية في السنوات الأخيرة مقارنة بالسابق. فمن ناحية، كان هناك توسيع للنطاق، إذ تشترك مجموعات أكبر من البلدان في معاهدات تشمل عددا أكبر من المسائل. ومن ناحية أخرى، ثمة توجه نحو ''فك الارتباط'' من جانب بعض البلدان التي ألغت المعاهدات أو عدلتها مؤخرا. ورفعت أكثر من خمسين دعوى لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في عام ٢٠١٣، مما أدى إلى إجراء مناقشة عامة بشأن أثر اتفاقات الاستثمار على مجال السياسات الوطنية. وعرضت السيدة تويرك بإيجاز بعض المسارات الممكنة لإصلاح عملية تسوية المنازعات، بما في ذلك استحداث مرفق للاستئناف، وتحسين الشفافية، وإنشاء محكمة دولية دائمة للاستثمار.

١٥٣ - وأكدت السيدة أندرسون أن نظام معاهدات الاستثمار يعاني من أزمة عميقة تتعلق بالشرعية، وبالتالي يحتاج إلى إصلاح عام. وأشارت إلى وجود قضايا بين المستثمرين والدول تنطوي على معارضة تشجيع الطاقة الخضراء، والقواعد المنظمة لحسابات رأس المال، وقوانين مكافحة الآثار السلبية للتدخين. وغالبا ما يفضي الأمر إلى دعاوى باهظة التكلفة، مع مطالبات بتعويضات كبيرة عن الأضرار. ويتمثل اقتراحها الرئيسي في إلغاء آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛ أو على الأقل، اشتراط استنفاذ المستثمرين لسبل الانتصاف القانونية المحلية أولا.

١٥٤ - ولاحظ السيد سالاكيوس أن معاهدات الاستثمار تركز على الإبقاء على المخاطر السياسية تحت السيطرة لصالح المستثمرين الأجانب. ويتمثل التحدي في تعديل النظام الحالي كي يصير متوافقا مع أهداف التنمية المستدامة. وأكد على أن الدول تتحكم في العملية، ويمكنها أيضا أن تدير الإصلاحات. وقدم عدة مقترحات، منها الاعتراف المحدد والصريح بحقوق الدول في التنظيم القانوني في المعاهدات؛ وقطع التزامات بعدم تخفيض معايير الصحة والسلامة وغيرها من المعايير؛ وإدراج المزيد من الإشارات إلى التنمية المستدامة في المعاهدات.

وفيما يتعلق بآليات تسوية المنازعات، أشار إلى أن المعاهدات ينبغي أن تركز أكثر على طرائق تسوية المنازعات البديلة، مثل الوساطة والتوفيق.

المناقشة

١٥٥ - تساءل عدة مشاركين عما إذا كانت معاهدات الاستثمار وسيلة فعالة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وذكروا، على سبيل البرهنة، أمثلة لبلدان تفادت إبرام مثل هذه المعاهدات وتتلقى مع ذلك استثمارات كبيرة. وأشار آخرون إلى أن الاقتصادات الصغيرة قد تستفيد من توقيع المعاهدات. واتفقت الآراء على عدم كفاية معاهدات الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي وعلى الحاجة إلى تدابير سياساتية أوسع نطاقا.

١٥٦ - وكان أحد مواضيع المناقشة وضع نموذج معاهدة استثمار دولية يمكن أن يشمل ضمانات بيئية وتوفير الحماية في مجالات أخرى ذات أولوية. ومع ذلك، أشار البعض إلى أن النموذج لن يكون كافيا وأنه ينبغي أن يوجد إطار مساءلة مُجد لقطاع الأعمال في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واقترح البعض إدراج معايير بيئية واجتماعية دنيا بوصفها معايير إلزامية، مع التركيز بصفة خاصة على المخاطر المناخية والإيكولوجية.

١٥٧ - ووجهت دعوات من أجل بناء القدرات في البلدان النامية لمواجهة قيود الإدارة الوطنية، واقتراح محدد لاستكشاف إقامة مرفق للاستثمار مماثل لمبادرة تقديم المعونة لصالح التجارة.

١٥٨ - وفيما يتعلق بآليات تسوية المنازعات، كانت هناك دعوات لإجراء استعراض شامل للمعاهدات الموجودة في سياق المؤتمر وإلى وقف اختياري لآليات تسوية المنازعات. وحذر آخرون من أن المحاكم المحلية قد لا تكون في وضع يسمح لها بالنظر في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وقد لا تتوافر لها الموارد اللازمة لذلك. وأشير أيضا إلى القواعد المتعلقة بالشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول التي اعتمدتها مؤخرا لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛ وهي قواعد ترمي إلى تحسين الشفافية في نظام التحكيم الاستثماري.

الجلسة ١٣: ”النظم التجارية من أجل التنمية المستدامة“ (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١٥٩ - قام ويليام ميلبيرغ، عميد المدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية، بافتتاح الجلسة من خلال إبراز بعض التغيرات الرئيسية التي حدثت في التجارة الدولية منذ مؤتمر مونتيري، من

حيث المفاوضات التجارية وكذلك أنماط وهياكل التجارة. وأشار على وجه الخصوص، إلى أن المفاوضات بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى ألقت بظلالها على منظمة التجارة العالمية، وأنه يجري تحول في التجارة بفعل الروابط بين تجارة السلع وتجارة الخدمات والاستثمار.

١٦٠ - وشملت الجلسة عروضا قدمها كل من غييرمو فاليس، مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، الأونكتاد؛ وجينفر بير، أستاذة مساعدة في علم الاجتماع، جامعة كولورادو؛ وجواكيم تريس، المنسق المعني بصكوك التكامل الإقليمي، قطاع التكامل والتجارة، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ وباولو كوريا، كبير الاقتصاديين ومدير الممارسات بالنيابة في وحدة الابتكار والتكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة في إدارة الممارسة العالمية للتجارة والقدرة التنافسية التابعة لمجموعة البنك الدولي؛ وديبورا جيمس، مديرة البرامج الدولية، مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية.

١٦١ - ورأى السيد فاليس أن السياسة التجارية وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية على حد سواء. وشدد على أن المناقشات السابقة بشأن التجارة، على سبيل المثال في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، كانت محدودة للغاية، وغالت في التركيز، على وجه الخصوص، على التعريفات الجمركية. وشدد على أنه ينبغي النظر في العديد من العناصر الأخرى للسياسة التجارية، من قبيل الحواجز غير الجمركية وسياسة المنافسة.

١٦٢ - وأكدت السيدة بير على أن وجود سلاسل القيمة ليس أمرا سيئا أو جيدا، وأنه من المهم، مع ذلك، تحليل هيكل وإدارة سلاسل قيمة محددة من أجل فهم أثرها في التنمية المستدامة. وأكدت على أن الإنتاج يشمل الآن شبكات معقدة من العلاقات بين بلدان وشركات متعددة. ويجب على البلدان الاستيراد من أجل التصدير، ولذلك تكون لقواعد المنشأ التي تشكل جزءا من الاتفاقات التجارية آثار هامة جدا فيما يتعلق بمواقع الاستيراد وكذلك التصدير على امتداد سلاسل القيمة.

١٦٣ - وشدد السيد تريس على أهمية التجارة بالنسبة للنمو. وشكك في فعالية تحرير التجارة، ملاحظا أنه على الرغم من التحرير الكبير للتجارة وتخفيض التعريفات الجمركية، تظل التجارة في منطقة أمريكا اللاتينية في حدود ٦ في المائة من المجموع العالمي على مدى عقود. ووصف كيف أن تخفيض التعريفات كشف النقاب عن تكاليف جديدة، على سبيل المثال في مجالات تيسير التجارة وأمن التجارة وضعف الهياكل الأساسية.

١٦٤ - ووضع السيد كوريا التجارة في سياق الحد من الفقر. وشدد على أثرين متناقضين: فالتجارة قد تزيد النمو وبالتالي تحد من الفقر على المدى الطويل، لكنها قد تؤدي إلى زيادة

الفقر وعدم المساواة على المدى القصير. وأكد على أهمية السياسات التكميلية، مثل سياسات التعليم وسوق العمل، التي يمكن أن تحسن فوائد التجارة. واعتبر أن تنقل اليد العاملة وسياسة المنافسة يكتسيان أهمية خاصة.

١٦٥ - ورأت السيدة جيمس أن الاتفاقات التجارية أضرت بالبلدان النامية. وشددت على أن هذه الاتفاقات دخلت في مجالات لتقرير السياسات المحلية لا علاقة لها بالتجارة، وأن البلدان تحتاج إلى مجال السياسات لتعزيز استراتيجياتها الإنمائية الخاصة. وأعربت عن معارضتها لإنشاء الاحتكارات القائمة على براءات الاختراع، ولا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيا الرعاية الصحية والتكنولوجيا المراعية للمناخ. وفي مجال الزراعة، اقترحت إعطاء أهداف سياسات الأمن الغذائي ودعم المزارعين أولوية أكبر من السياسات التجارية. وأوصت أيضا بألا تؤدي قواعد تجارة الخدمات إلى تحرير تقديم الخدمات العامة بشكل إجباري.

المناقشة

١٦٦ - كان الموضوع الرئيسي هو كيف تغيرت التجارة منذ مؤتمر مونتيري، بما في ذلك تطور سلاسل القيمة العالمية، وازدياد الاتفاقات التجارية التفضيلية المتداخلة والاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى. وجرت مناقشة بشأن انتشار الاتفاقات الإقليمية، التي اتسمت بوجود أوجه عدم تطابق معقدة في قواعد المنشأ تمخضت عن تكاليف معاملات مرتفعة.

١٦٧ - وجرت مناقشة بشأن ما إذا كان ينبغي قياس أثر التجارة من حيث أحجامها أو بناء على نتائج أخرى. ورأى العديد من المشاركين في المناقشة أن زيادة حجم التجارة أفضل من انخفاضه واستشهدوا بأدبيات تجريبية. وأصر آخرون على أن ذلك لا تثبته الأدلة المتعلقة بالنمو في جميع الحالات، وأن نتائج التنمية المستدامة هي المهمة.

١٦٨ - وتتمثل نقطة تكرر ورودها في المناقشة المتعلقة بأثر الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو وكيف أنها تلحق ضررا بأفقر المزارعين في أقل البلدان نموا. وكان أحد الاقتراحات هو التأكد من أن الهياكل الأساسية للنقل الميسِّرة للتجارة تصمَّم على نحو يضمن وصول السكان في أفقر المناطق إلى خدمات عامة جيدة النوعية وإلى الأسواق.

١٦٩ - وذُكرت عدة مواضيع أخرى في المناقشة، بما في ذلك إدراج معايير بيئية واجتماعية في الاتفاقات والسياسات التجارية، وأهمية تمويل التجارة، وحقيقة أن التلاعب بالتسعير التجاري يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر التدفقات المالية غير المشروعة.

الجلسة ١٤: ”سد الثغرات في البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية“ (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١٧٠ - افتتح جيمس مانييكا، مدير معهد ماكينزي العالمي، الجلسة بوصف لثورة البيانات الحالية وظاهرة البيانات الضخمة التي تصحبها.

١٧١ - وشارك في حلقة النقاش كل من هايشان فو، مديرة فريق بيانات التنمية، البنك الدولي؛ ورانجيت تينايكار، المدير الإداري لإدارة الأصول، شركة ثومسون رويترز؛ ويسيم سيسيك، مديرة المصرف المركزي التركي؛ ورونالد جنسن، رئيس فرع إحصاءات التجارة، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛ وإيثان وايزمان، نائب رئيس شعبة ميزان المدفوعات، صندوق النقد الدولي؛ وخوان مانويل بايي بيرينيا، مدير وكالة التعاون الإنمائي الدولي بالمكسيك؛ وبابا سيك، أخصائي في الإحصاءات بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٧٢ - وقدمت السيدة فو التقرير الأخير لفريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة؛ وشددت على أن أجزاء عديدة من العالم محرومة من البيانات الأساسية، إذ يفتقر ٧٠ بلدا إلى البيانات لرصد اتجاهات الفقر ولا يقوم نحو ٣٠ بلدا حتى بدراسات استقصائية للأسر المعيشية. ورأت أن التزايد الكبير والمتواصل في توافر البيانات يقوده القطاع الخاص وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في السياسات العامة. وسلطت الضوء على ثلاث أولويات: دعم قدرة الحكومة على استخدام الأدوات الإحصائية الجديدة؛ وتعزيز الاستثمار الذكي في بيانات التنمية مع منع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاك الخصوصية؛ وبناء القدرة على إنتاج البيانات على الصعيد القطري.

١٧٣ - وناقش الدكتور تينايكار الكيفية التي يمكن بها للبيانات الضخمة أن تساعد في التغلب على الحواجز التي تعترض الاستثمار في الأهداف الإنمائية المستدامة. ورأى أن البيانات الضخمة يمكن أن تؤدي إلى تحليلات أسرع وأكثر تعقيدا، مما يسمح بزيادة الاستثمار. وتتيح معايير مفتوحة جديدة القيام بعمليات الجمع بين المؤشرات التقليدية والبيانات الأخرى، مثل المبيعات باستخدام بطاقات الائتمان أو غير ذلك من البيانات غير المنظمة. وقال إن هناك معايير استثمار رديئة يسترشد بها في الاستثمارات المستدامة وتقديرات الجدارة الائتمانية، وهو ما يشكل عقبة رئيسية بالنسبة لأسواق الدين. وأوضح أن قواعد البيانات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة موجودة بالفعل وينبغي أن تكون متوافقة. ورحب بالقيام بمزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص، واقترح العمل مع الحكومات بشأن الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال.

١٧٤ - ووصف السيد يانسن النظام الدولي لمعايير وكتيبات وأدلة البيانات الاقتصادية والمالية، وأكد الحاجة إلى القيام باستثمارات قصيرة وطويلة الأجل في النظم الإحصائية من أجل التعامل مع المطالب الجديدة. وقال إنه ثمة حاجة أيضا إلى إيلاء الاهتمام لتوثيق التعاون بينَ المصارف المركزية ووزارات المالية والأسواق المالية، وَالمكاتب الإحصائية التي تضطلع بدور المنسق. ولئن اقترح استخدام البيانات الضخمة للتوصل إلى أفكار جديدة، فهو يرى أن البيانات الضخمة لا تعوض بل تكمل الدراسات الاستقصائية التقليدية، التي هي غير متواترة، ولكنها ضرورية لقياس تقديرات البيانات الضخمة.

١٧٥ - وشدد السيد وايزمن على الحاجة إلى بيانات متكاملة وموحدة وشفافة وقابلة للمقارنة. وقال إن العمل المتعلق بالإحصاءات المالية الحكومية هو الذي يشهد أكبر قدر من التأخير. وشدد على وجود حاجة في العديد من البلدان إلى بذل جهود بغية تعزيز نوعية الإحصاءات الأساسية. ورأى أيضا أن المؤسسات الدولية يمكن أن تضطلع بدور الميسرين للتعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال وضع معايير يمكن للقطاع الخاص أن ينفذها. وأعلن أيضا أن صندوق النقد الدولي بصدد إطلاق مبادرة للبيانات المجانية على شبكة الإنترنت: فاعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ستصبح جميع بياناته الموجودة بالفعل على شبكة الإنترنت مجانية.

١٧٦ - وذكرت السيدة سيسيك أن الأزمة المالية تبرز الحاجة إلى بيانات أفضل تتاح في توقيت أنسب وتكون أكثر قابلية للمقارنة. وأكدت على الحاجة الماسة إلى إعداد مجموعات بيانات جديدة من بيانات التدفقات المالية الدولية، على أساس ”تحديد الجهة المرسِلة والجهة المتلقية“، مصنفة حسب الحجم ونوع الأدوات المستخدمة. وقالت، إنه من ناحية ثانية، يعد الحصول على البيانات الصحيحة من المجيبين المناسبين في القطاع الخاص أمرا مهما.

١٧٧ - وناقش السيد بايي تجربة المكسيك فيما يتعلق ببيانات الإفادة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشدد على أهمية الشفافية بالنسبة للمواطنين وكذلك، من منظور تقرير السياسات، تعلم الدروس وتحسين الفعالية. ولأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتألف في كثير من الأحيان من بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، هناك تحديات متعلقة بالقياس والتقييم. كما أن قياس تقاسم الخبرات معقد لأن هذا التقاسم لا تقوم به وكالة المعونة وحدها. وشدد على أهمية الإطار القانوني للشفافية، وأشار إلى دعم المكسيك للشراكة الحكومية المنفتحة.

١٧٨ - وناقش السيد سيك التقدم المحرز في إعداد الإحصاءات الجنسانية. وحذر من أنه ينبغي عدم الخلط بين الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس. ففي مجال التمويل، هناك نقص في البيانات بشأن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة، وكذلك بشأن ملكية المرأة للأصول ومباشرتها للأعمال الحرة. وعلى الرغم من أن الاستعانة بالبيانات غير المستخدمة ستكون حلا سهلا، ينبغي للحكومات أن تستثمر المزيد في التحليل وإتاحة إمكانية استفادة الجميع من البيانات. وأشار إلى أن بلدا واحدا فقط من بين كل سبعة بلدان يمتلك أساسا قانونيا لجمع الإحصاءات الجنسانية. وشدد أيضا على أهمية فهم الأثر الجنساني للميزانيات ومخصصات النفقات.

المناقشة

١٧٩ - أشار المشاركون إلى أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إعداد البيانات. وذُكر أن القطاع الخاص على استعداد للتعاون، ولكنه يحتاج إلى معايير بيانات مفتوحة تقدمها الأوساط الإحصائية العالمية. وأشير إلى أنه ينبغي عدم اعتبار الشراكات بين القطاعين العام والخاص كترتيبات منافسة، بل كأدوات لإيجاد أوجه التآزر.

١٨٠ - وناقش المشاركون أيضا إدخال تحسينات على تفصيل البيانات عن التدفقات المالية. ومن الأمثلة على ذلك عمل صندوق النقد الدولي بشأن المحددات القانونية للمصارف. ويرتبط ذلك بالمناقشة المتعلقة بالبيانات الناقصة فيما يتصل بملكية الانتفاع في سجلات الشركات التجارية. وكانت المواضيع الأخرى التي جرت مناقشتها هي المعلومات عن ''الجهات المتلقية، والجهات المرسلة'' والبيانات الجغرافية دون الوطنية بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي، فضلا عن تصنيف البيانات المتعلقة بصكوك الديون العامة والخاصة حسب العملة والاستحقاق وسعر الفائدة.

١٨١ - ونوقشت أيضا الخصوصية والسرية. وذكرت طرق الحماية القانونية القوية لأمن وخصوصية البيانات بوصفها أدوات لتمكين المواطنين والأعمال التجارية من اكتساب الثقة في مبادرات جمع البيانات. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أن عدم القدرة على تبادل البيانات الشخصية وبيانات الشركات يمكن أن يمنع القيام بأنشطة هامة مثل التحقق من الفوارق الثنائية بين البلدين المضيف والأصلي للمستثمرين المباشرين الأجانب، أو التثبت من الإحصاءات التجارية.

١٨٢ - ووجهت دعوات لزيادة الاستثمارات، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، في القدرات والمكاتب الإحصائية الوطنية لمساعدة البلدان على الحصول على البيانات والمعلومات الأساسية.

١٨٣ - ونوقشت مجالات إضافية تتسم بالافتقار إلى البيانات، بما في ذلك المعاملات فيما بين المؤسسات التجارية وفيما بين الأقران؛ والمعايير الجيدة لفهم التحيزات في البيانات الضخمة؛ والإحصاءات البيئية؛ والبيانات المصنفة حسب نوع الإعاقة؛ والبيانات عن استدامة الشركات أو الأرقام القياسية للسندات الخضراء؛ والبيانات عن الاستثمارات الخيرية؛ وفرص الاستثمار وقواعده.

الجلسة ١٥: ”الحوكمة الملائمة والمواتية، بما في ذلك الحوكمة الاقتصادية العالمية“ (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

١٨٤ - استهل أولاف كيورفن، مدير شعبة الشراكات العامة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ملاحظاته الافتتاحية، بالتشديد على ضرورة إجراء مزيد من الترتيبات الفعالة في مجال الحوكمة على الصعيدين المحلي والعالمي، نتيجة لتزايد حدة البصمة الإيكولوجية والاضطرابات الاجتماعية والتنافس بين البلدان والجهات الفاعلة الأخرى.

١٨٥ - وقد شارك في حلقة النقاش باربي فرانك، الممثل السابق للولايات المتحدة؛ وسيمون موناسيبيان، مديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكتب نيويورك؛ وألكسي موزهن، المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي (الاتحاد الروسي)؛ والسفير إدواردو غالفيز، المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف في حكومة شيلي؛ وألكسيا لاتورتو، نائبة مساعد وزير التنمية الدولية في وزارة خزانة الولايات المتحدة؛ وروبرتو بيسيو، المدير التنفيذي في معهد العالم الثالث في أوروغواي.

١٨٦ - ولاحظ السيد فرانك اتجاها عاما في الولايات المتحدة وأوروبا للابتعاد عن التعددية، واستعدادا أقل للتخلي عن بعض السيادة من أجل التعاون الدولي. ومما أجج الشعور السائد عموما بالاستياء مع حسن النية لدى السكان تزايد أوجه اللامساواة في البلدان. وفي ذلك السياق، أشار إلى أن الشك فيما يتعلق بالمعونة الأجنبية آخذ في الازدياد في الولايات المتحدة. ورأى أيضا أنه سيتعذر استمرار الدعم المقدم من جهات تتحلى بالقيم الليبرالية في إطار المعونة الأجنبية بينما تنتهك البلدان المستفيدة حقوق الإنسان الأساسية. وفضلا عن ذلك، دعا البلدان إلى عدم استخدام الصكوك المالية المعقدة التي يساء فهمها وشدد على أهمية الأنظمة والمؤسسات المحلية.

١٨٧ - وأكدت السيدة موناسيبيان ضرورة تحديد التجارب الناجحة وتبادلها لإقناع البلدان بالتخلي عن أجزاء من سلطاتها. ومثال على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عرضت أفكارا مهمة مثل آليات استعراض الأقران. وقدمت تفاصيل بشأن آلية الاستعراض التابعة للاتفاقية التي تشمل ١٧٣ دولة، قام ما يزيد على ٥٠ في المائة منها بإنجاز الاستعراض بالفعل. وهذا الاستعراض من شأنه أن يتيح للاتفاقية مواءمة المساعدة التقنية مع الاحتياجات الخاصة للبلدان وإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

١٨٨ - وأكد السيد موزهن أن إصلاح نظام الحصص والحوكمة في الصندوق قد توقف بسبب رفض الكونغرس في الولايات المتحدة التصديق على مجموعة الإصلاحات لعام ٢٠١٠. وأشار إلى أن عملية تحديد الحصص تجري حاليا بشفافية أكثر من ذي قبل وتستخدم صيغة خطية مع أربعة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي (٥٠ في المائة) والانفتاح (٣٠ في المائة) والتقلبات (١٥ في المائة) والاحتياطيات (٥ في المائة). وقد أوجد متغير الانفتاح تحيزا ضد البلدان الكبيرة وفضل الاقتصادات الصغيرة المفتوحة. وحذر أيضا من الإفراط في التفاؤل حيال التغيير الكبير الحاصل، في حديثه عن الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة.

١٨٩ - وأكد السيد غالفيز أهمية تهيئة بيئة عالمية داعمة للسياسات المحلية لتحقيق النمو المستدام. وشدد على ضرورة ألا تغفل المناقشة خلال مؤتمر أديس أبابا التركيز على المسائل العامة وأن تكفل مشاركة رؤساء الدول. ودعا إلى إصلاح المؤسسات العالمية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ناشد الدول الأعضاء عدم اتخاذ قرارات خارج أطر المؤسسات العالمية. وأكد أيضا أن مؤتمر مونتيري لم يتمحور حول تمويل الأهداف الإنمائية للألفية، إنما تناول كيفية دعم البلدان في تحقيق أهدافها ضمن إطار واسع النطاق يشمل التجارة وغيرها من وسائل التنفيذ.

١٩٠ - وشددت السيدة لاتورتو على أن الحوكمة الاقتصادية العالمية مستمرة في التطور. وأقرت الطابع الجزئي للهيكل المتعدد الجوانب وعدم إحراز تقدم في بعض مجالات الإصلاح. إلا أنه تم تنفيذ العديد من الإصلاحات الهامة. والتغيير الآخر المهم هو أن الاقتصادات الناشئة أسهمت بتوفير الأموال لنوافذ العروض بشروط ميسرة. وستكون مجموعة العشرين المكان الحاسم لمناقشة المسائل الاقتصادية العالمية، ولكن ينبغي النظر كذلك في التحديات التي تواجهها البلدان الصغيرة. وأكدت على التنازلات المحتملة بين التمثيل والفعالية. وأشارت أيضا إلى المسائل المتصلة بالمعايير والقيم المشتركة، في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والمشتريات.

١٩١ - وشدد السيد بيسيو على متطلبات الحوكمة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعرض وصفا للدراسات التي أجرتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تبين أن تلك الشراكات أكثر تكلفة من المشاريع العامة العادية، وبالتالي فقد حذر من مغبة استخدامها في البلدان النامية. وحث الدول الأعضاء على النظر في بدائل لتوجيه الموارد لتمويل الهياكل الأساسية، وأشار إلى الحاجة لتوخي المزيد من الشفافية والرقابة فيما يتعلق بمسائل التمويل المختلط، فضلا عن تعزيز العناية الواجبة قبل إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأوضح أيضا أنه عندما تحتاج الحكومات إلى خفض الميزانيات لن يكون بإمكانها أن تتخلى تدريجيا عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأنها ستصبح موضوعا لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

المناقشة

١٩٢ - شدد العديد من الدول الأعضاء على الحاجة إلى تمثيل البلدان النامية على نحو أفضل في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ودعا العديد منها إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية وأبرز الحاجة إلى حيز للبلدان النامية في السياسات العامة. وجرى التأكيد على دور الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى التمثيل، في مجال الحوكمة.

١٩٣ - وتم التشديد على أهمية سيادة القانون ووجهت نداءات تدعو إلى تعزيز التعاون من أجل منع التهرب من دفع الضرائب والتدفقات غير المشروعة. واستفسرت الدول الأعضاء عن الخطوات العملية التي يمكن للمؤتمر أن يعززها من أجل التصدي للفساد وإحلال الاستقرار لتنظيم المشاريع والابتكار والاستثمار.

١٩٤ - وأكدت بعض الدول الأعضاء على الحاجة إلى أن تنظر مجموعة العشرين ومجموعة السبعة في مصالح الاقتصادات الأصغر حجما. واقترح ممثلو المجتمع المدني أنه بدلا من أن تنتظر الحكومات وصول مجموعة العشرين أو مجلس تحقيق الاستقرار المالي إليها، ينبغي تشجيع الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن عملية تمويل التنمية عن طريق عقد اجتماعات منتظمة تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

١٩٥ - واقترح ممثلو قطاع الأعمال التجارية أن يعتمد المزيد من البلدان معايير المؤسسة المالية الدولية. وأوُصي أيضا باتباع نهج متوازن حيال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والنظر في الخيارات المطروحة لتعزيز التنفيذ، بطرق منها استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية للاستفادة من التمويل الخاص وبناء القدرات المحلية من أجل صياغة المشاريع وتنفيذها.

الجلسة ١٦: ''التعلم من الشراكات'' (١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١٩٦ - استُهلت الجلسة بكلمة رئيسية ألقاها بيريما مانغارا، نائب وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط في السنغال. وتحدث مانغارا عن أهمية وضع استراتيجيات وطنية لتمويل التنمية المستدامة بهدف دعم طموحات أي بلد في مجال التنمية، باستخدام خطة ''السنغال الناشئة'' كمثال. وهذه الاستراتيجيات ينبغي أن تكون شاملة وأن تتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن خطة السنغال استندت إلى مصادر تمويل مختلفة، بما في ذلك التعاون الدولي، ومخططات التمويل المبتكرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولقد أدت أيضا إلى إنشاء صندوق الاستثمار الاستراتيجي ومصرف التنمية الوطنية. وأكد أنه، بالنظر إلى القدر الكبير من التحويلات المالية المتدفقة إلى السنغال، يأمل مقررو السياسات العامة في وضع آليات لتعزيز أثرها الإنمائي.

١٩٧ - وأدار الجلسة باري هيرمان، الزميل الأقدم الزائر في برنامج الدراسات العليا في الشؤون الدولية في المدرسة الجديدة في نيويورك. وشدد على الفرق بين الشراكة العالمية من أجل التنمية، على النحو المكرس في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري، وبين الشراكات التي تتسم بطابع تعدد أصحاب المصلحة والتي أنشئت لتلبية أهداف أو أولويات محددة.

١٩٨ - وتخللت الجلسة عروض قدمها جيفري د. ساكس، مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا؛ وناوكو إيشي، المسؤول التنفيذي الأول ورئيس مرفق البيئة العالمية؛ وميرسي آهون، الممثلة الخاصة للدول المؤهلة للاستفادة من التحالف العالمي للقاحات والتحصين في التحالف؛ ونيك يورك، مدير التقييمات القطرية والمؤسسية والعالمية في فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي.

١٩٩ - وأكد السيد ساكس على استمرار الحاجة إلى التمويل العام الدولي، الذي لا يمكن الاستعاضة عنه بتدفقات التمويل الخاص. وركز طرحه، بعد الإشارة إلى التكامل بين التمويل العام والخاص، على ثلاثة أنواع من هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص وهي: الشراكات من أجل تقديم الخدمات للفقراء، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا (حيث تعمل الشركات الخاصة بشكل وثيق مع القطاع العام والتمويل العام)، التي يمكن أن تنطبق على قطاعات أخرى، من قبيل التعليم؛ والشراكات من أجل التغير الجوهري في المجال التكنولوجي (حيث تكون المساهمة العامة بالغة الأهمية لتحقيق الإنجازات التكنولوجية)؛ والشراكات من أجل التنمية الواسعة النطاق في نظم الطاقة والهياكل الأساسية (حيث يحتاج

الاستثمار في القطاع الخاص التوجيه من القطاع العام). وأوضح أن المؤتمر سيكون فرصة فريدة لوضع إطار لهذه الشراكات وإطلاق الإمكانات لتحقيق وفورات في الاستثمار في التنمية المستدامة.

٢٠٠ - وأشارت السيدة إيشي إلى تاريخ مرفق البيئة العالمية في خدمة العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الجوانب، وأشارت إلى تجاربه مع الشراكات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام الخاص. واقترحت إمكانية أن تقوم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدور رئيسي في ثلاثة مجالات حاسمة ألا وهي نظم الطاقة والمدن واستخدام الأراضي. ومن شأن هذه الشراكات، على وجه التحديد، أن تكفل الحد من المخاطر التي يواجهها القطاع الخاص، وأن تيسر سبل الابتكار والاستثمار؛ وأن تساعد على كسر عقلية التقوقع داخل الحكومات الوطنية وتسهم في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في السياسات الوطنية؛ وأن تسهم في توفير المنافع العالمية العامة، في مجالات منها المناخ والمحيطات.

٢٠١ - وعرضت السيدة آهون إنجازات التحالف كمثال على نموذج ناجح وفريد من الشراكات الدولية بين القطاعين العام والخاص، العاملة في أشد البلدان فقرا وأكثرها تضررا من النزاعات. ويدعم التحالف أولويات البلدان وخططها، مستنيرا بتوصيات منظمة الصحة العالمية، ويتبع بالتالي نهجا قطريا. ويركز أيضا بشكل محدد على البلدان قيد الشطب من قائمة أشد البلدان فقرا، ويسهم في انتقالها إلى التمويل الذاتي عندما يصبح ذلك ممكن التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، ساعد التحالف على إنشاء السوق العالمية للقاحات من خلال التمويل على نطاق واسع، مما يسمح له بتوفير اللقاحات بأسعار أقل. وبالإضافة إلى العمل مع القطاع الخاص، تعاون التحالف أيضا بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والجهات الخيرية الخاصة.

٢٠٢ - وعرض السيد يورك النتائج التي خلصت إليها ٢٣ عملية تقييم للشراكات أجراها البنك الدولي. وأشار إلى أن الشراكات تمنح فرصا للاستفادة من مواطن القوة والخبرات التي يتحلى بها أصحاب المصلحة، وهي في كثير من الأحيان فعالة في تعزيز تسليط الأضواء على قضايا محددة. ومع ذلك، أثير القلق بشأن وجود تجزؤ بدرجة عالية بين مختلف الشراكات، وعدم تولي الجهات المعنية زمام الأمور على الصعيد القطري وعدم الاتساق مع الأولويات الوطنية، وضعف الحوكمة وهياكل الرصد. وأشار إلى أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الانضباط في إنشاء هياكل جديدة، وأن هذه الهياكل ربما ينبغي أن تتضمن شروط الآجال المحددة. ودعا أيضا إلى اعتماد معايير مشتركة للشفافية والمساءلة.

المناقشة

٢٠٣ - اختلفت آراء المشاركين بشأن ما يمكن أن تسهم به الشراكات المحلية بين القطاعين العام والخاص، التي كثيرا ما توظف في الهياكل الأساسية، لتمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشير إلى المشاريع الناجحة والفاشلة على حد سواء. وحذر البعض من أن هذه الطرائق، إذا فشلت في البلدان المتقدمة النمو، لا يحتمل أن تنجح في البلدان النامية، وأن مشاركة القطاع الخاص غير محتملة في المجالات التي لا تدر فيها الاستثمارات عائدات في السوق، كما هو الحال في مجال التعليم مثلا.

٢٠٤ - وفيما يتعلق بالشراكات العالمية، أكد عدة ممثلين أهمية مواءمة أنشطتهم مع الأولويات الوطنية. واعتبر أيضا استخدام النظم القطرية بالغ الأهمية. وكانت هناك دعوات إلى تعزيز الشفافية وتحسين البيانات من أجل تيسير زيادة فعالية عمليات تقييم الأداء. واقتُرح إدراج المبادئ التوجيهية والمبادئ المتعلقة بالممارسة الجيدة للشراكات - سواء فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص القائمة على أساس المشاريع التقليدية أو الشراكات العالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين - ضمن النتائج التي أسفر عنها المؤتمر.

٢٠٥ - واتفقت الآراء على أن النهج الثنائية والمتعددة الجوانب تلعب دورا مفيدا في التعاون الإنمائي. ومن ناحية ثانية، أشار بعض المشاركين إلى أنه بزيادة التركيز على النهج المتعددة الجوانب، دون إنشاء عدد كبير من المؤسسات الجديدة، يمكن للتعاون الإنمائي أن يصبح أكثر فعالية.

الجلسة ١٧: ”عملية المتابعة“ (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

٢٠٦ - أدار الجلسة ألكسندر تريبلكوف، مدير مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واستهل ملاحظاته بتقديم لمحة عامة عن تطور عملية متابعة تمويل التنمية منذ مؤتمري مونتيري والدوحة. وسلط الضوء على الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين باعتباره سمة مميزة، ولكنه أشار أيضا إلى أن العملية قد أخذت تفقد الزخم. فمقترحات الإصلاح السابقة لم تنجح بسبب عدم التوصل إلى توافق سياسي في الآراء. وأكد الحاجة إلى عملية متابعة فعالة لكفالة الرصد الفعال لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في أديس أبابا.

٢٠٧ - وتخللت الدورة مداخلات قدمتها ماريا كاسترو، وزيرة المالية السابقة في غواتيمالا؛ وعمار باتاتشاريا، الزميل الأقدم في البرنامج العالمي للاقتصاد والتنمية في مؤسسة بروكينغيز؛

وأوسكار دي روخاس، مدير الشراكات العالمية وأستاذ الدراسات الدولية ودراسات الأمم المتحدة في جامعة لونغ آيلند.

٢٠٨ - وشددت السيدة كاسترو على ضرورة اعتبار تمويل التنمية وسيلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي التركيز بشكل خاص في مؤتمر أديس أبابا على التمويل العام الوطني. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قوي في تعزيز التعاون الدولي لمنع التهرب من دفع الضرائب وضمان مشاركة أقل البلدان نموا في هذه العملية. وشددت على ضرورة قيام شراكات مؤسسية، ولا سيما مع المؤسسات المالية الجديدة. ويتطلب تعزيز عملية المتابعة ترسيخ الشراكة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من أجل ضمان رصد موارد كافية لتمويل التنمية المستدامة.

٢٠٩ - وقال السيد باتاتشاريا إن العمل قد يتمحور حول المستوى الوطني، ليس فقط من خلال تعبئة الموارد المحلية، إنما أيضا في توجيه التطلعات. وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى وضع الإطار التنظيمي والسياسات المالية، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووقف الإعانات غير المنتجة وضمان الاستدامة. وتدعو الحاجة إلى العمل الجماعي على الصعيد الدولي من أجل دعم إجراءات العمل الوطنية ووضع أطر المساءلة. ويمكن لمؤتمر أديس أبابا أن يعزز عملية المتابعة إذا التزم جميع الأطراف أصحاب المصلحة بعملية تمويل التنمية. وبشكل عام، يجب اعتبار عملية المتابعة عملية مستمرة ولا تقتصر على عقد المؤتمر كل بضع سنوات.

٢١٠ - وأكد السيد دي روخاس أنه، على الرغم من المحاولات السابقة، فإن عملية تمويل التنمية لم تؤد إلى إنشاء آليات متابعة قوية. وفي رأيه، أن الحل الأفضل لعملية المتابعة يتمثل في إسناد مسؤولية الرصد والمتابعة إلى لجنة فنية خاصة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشدد على أن المسائل العامة ستكون جزءا لا يتجزأ من عملية تمويل التنمية، ولا سيما الاتساق في النظام النقدي والمالي الدولي دعما للتنمية. وستكون الأمم المتحدة، بسبب عضويتها الشاملة، في أفضل مركز يتيح اتباع نهج قائم على المشاركة المشروعة. وسيضع نجاح عملية تمويل التنمية في معالجة المسائل العامة الأسس لنجاح العمل في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

المناقشة

٢١١ - شدد العديد من الوفود على ضرورة اعتبار مؤتمر أديس أبابا إسهاما رئيسيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وكفالة إدراج عملية متابعة تمويل التنمية ضمن إطارها الخاص بعملية الرصد والمساءلة.

٢١٢ - وأشار عدة متكلمين إلى الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على البيانات من أجل رصد تنفيذ التدابير المتفق عليها. وسيكون تعزيز القدرات في مجال جمع البيانات وتجهيزها عنصرا هاما من عناصر آلية فعالة للمتابعة. واقتُرح إنشاء صندوق عالمي لدعم القدرات المحلية على جمع البيانات وتجهيزها.

٢١٣ - ودعا ممثلو المجتمع المدني إلى تنفيذ إطار قوي للمساءلة تخضع بموجبه الحكومات للمساءلة من قبل الحكومات الأخرى والمجتمع المدني على حد سواء. وأشير إلى ضرورة عدم إثقال كاهل البلدان النامية فوق طاقتها وأن يكون هذا الإطار مبنيا على ستة مبادئ ألا وهي المشاركة وحقوق الإنسان والإنصاف والشفافية واللجوء إلى العدالة والقانون والمساءلة.

٢١٤ - وأكد ممثلو قطاع الأعمال التجارية أهمية الصلة بين الحكومات الوطنية والمحلية لكفالة المساءلة. وأكدوا أيضا على دور التكنولوجيا في نشر البيانات المتعلقة بالمشاريع الناجحة وفي تحقيق أغراض الرصد.

خامسا - الاستنتاج

٢١٥ - شكر الميسران المشاركان في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية جميع المشاركين على إسهاماتهم في المداولات. وأكدا مجددا أهمية المؤتمر باعتباره خطوة رئيسية نحو عقد مؤتمر قمة ناجح لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢١٦ - وأشارا بإيجاز، في ملاحظاتهما الختامية، إلى بعض النقاط الرئيسية التي قدمت أثناء الأيام الثمانية للدورات الموضوعية غير الرسمية التي عقدت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وهي كالتالي:

(أ) ينبغي أن يتناول مؤتمر أديس أبابا الأعمال غير المنجزة في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، فضلا عن التحديات الجديدة والناشئة؛

(ب) من المهم جدا تعبئة جميع مصادر التمويل واستخدامها بشكل فعال في دعم التنمية المستدامة، بما في ذلك التدفقات المالية على الصعد الوطني والدولي والعام والخاص

والمختلط. ويجب أن تكمل جميع المصادر بعضها البعض. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية ووثيقة الصلة بالموضوع، ولكنها لن تكون كافية بالنظر إلى ضخامة الخطة؛

(ج) تراعى في الأعمال التحضيرية لمؤتمر أديس أبابا، الرؤية الشاملة للتنمية المستدامة الوارد ذكرها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر وإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، والاقتراح المتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛

(د) يجب أن يكون مؤتمر أديس أبابا بمثابة ''تكملة مونتيري'' فيشمل عناصر جديدة، بما في ذلك الاستدامة والشمولية. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على التمويل لسد الثغرات في مجالات هامة للتنمية المستدامة، مثل الهياكل الأساسية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والابتكار، والتكنولوجيات النظيفة.

٢١٧ - وأقر الميسران المشاركان مختلف الاقتراحات العملية التي جرى تقديمها خلال الدورات الموضوعية غير الرسمية بشأن العديد من المجالات، والتي يمكن أن تسهم في وضع إطار استراتيجي قوي لتمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وشددا على أن المهمة الرئيسية في المستقبل تتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المستكمل والتدابير الملموسة على حد سواء.